كتاب نتائج الفكر

فى النحو لأبى القاسم السهيلى

دراسة بلاغية

الدكتور

حماد حسين حسن محمود

مدرس البلاغة والنقد بالكلية

المقدمة

الحمد لله الذى خص سيد الرسل بكمال الفصاحة بين البدو والحضر ، وأنطقه بجوامع العلم فأعجز بلغاء ربيعة ومضر ، وأنزل عليه الكتاب المُفْحم بتحديه بُلغاء الأعراب ، وآتاه بحكمته أسرار البلاغة وفصل الخطاب – صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الأفاضل – أما بعد :

من المعروف أن السهيلى علم من أعلام النحو وهو المشهور فيه ، ولكن المتأمل والمطلع على كتب السهيلى يجد أنه له إسهامات فى البلاغة العربية ، وهذا ما وضح من خلال تحليلاته لمسائل النحو فقد صبغ تحليلاته اللغوية بصبغة بلاغية أدبية ، وقد كشف من خلال كتابه نتائج الفكر عن كثير من مسائل علم البلاغة ، كما كان له النصيب الوافر فى دراسته للإعجاز البلاغى فى القرآن الكريم ، والسهيلى الذى عرف فى النحو قام على علمه كثير من العلماء وعرفوا فى البلاغة العربية بفضل كتاباته من أمثال : ابن القيم الجوزية والإمام الزركشى ، فقد أخد هذان العالمان الكثير من مسائل البلاغة ونقلا عنه لكنهما لم يشيرا إليه .

وكان منهجى فى هذا البحث أننى استقرأت كتاب السهيلى كاملاً ، ثم وقفت على الإشارات البلاغية ، والتى لم يصرح بها فى الأغلب الأعم ولكنها فهمت من فحوى كلامه ، ثم صنفتها تصنيفًا بلاغيًا ، وحللتها ثم علقت عليها مبينًا جهده ، وما اتفق فيه مع العلماء وما خالفهم فيه ، واعتمدت نسخة كتابه " نتائج الفكر " بتحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا ، والذى افدت منه كثيرًا فى بحثى .

وتم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث :

التمهيد : وتحدثت فيه عن حياة السهيلى ونسبه والحياة العلمية فى عصره ومؤلفاته ووفاته .

أما المبحث الأول : مسائل فى علم المعانى : تحدثت فيه عن دقة اختيار الكلمة وعن الاستفهام ، والحذف ، وخروج الكلام عن مقتضى الظاهر ، والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير.

والمبحث الثانى : مسائل فى علم البيان ، وفيه حديث عن التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل .

أما المبحث الثالث : الإعجاز البلاغى فى القرآن الكريم ، وتناولت حديث السهيلى عن إعجاز سورة الفاتحة وإعجاز سورة الذاريات ، وإعجاز سورة الحج ، وسورة الكافرون ، وسورة البقرة ، وإلحاق التاء فى بعض آيات القرآن الكريم وتجريدها منه فى بعض الآيات الأخرى .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تمهيد

التعريف بالسهيلى : نسبه وحياته :

ذكر ابن دحية الكلبى فى كتابه "المطرب" نسبه فقال :" أبو القاسم السهيلى ، أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد أبى الحسن ، واسمه أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح ، وهو الداخل إلى الأندلس " .

ويقول ابن دحية هكذا أملى علىَّ نسبه وقال : إنه من ولد أبى رويحة الخثعمى الذى عقد له رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لواءً عام الفتح ذكره أهل السير [١] .

هذا ما ذكره ابن دحية ، وعنه نقل ابن خلكان [٢] ، ولا تكاد المصادر المتأخرة تزيد شيئًا ، وقد عرف السهيلى بثلاث كنى ثنتان ذكرهما ابن دحية ، فأما الثالثة فهى أبو الحسن [٣] ، ولا ندرى السر فى تعدد هذه الكنى ، ولعله كنى بأسماء أولاده ، وإن كنا لا نعرف عنهم شيئًا .

على أن أعرف هذه الكنى هى أبو القاسم ، فهى أشهر من الكنيتين الأخريين ، وهو بها أكثر ذكرًا فى كتب النحو .

هذا ولم يحدثنا من ترجم للسهيلى عن شىء من خاصة حياته أتزوج أم لا ؟ وكذلك لم أجد له فى ثنايا كتبه التى وصلت إلينا ما يشير إلى هذه الحياة ، فأما عن أسرته التى نشأ فيها فقد وجدت ابن قاضى شهبة يقول : " وهو من بيت علم وخطابة " [٤].

---

(١) المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ص ٢٣٠ – تحقيق/ إبراهيم الإبيارى – المطبعة الأميرية ١٩٥٤ م .

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ٢ / ٢٢٣ – طبعة السعادة ١٩٨٤ م .

(٣) التكملة لكتاب الصلة لابن عسكر ٢ / ٢٨٠ – طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) طبقات ابن قاضى شهبة ٢ / ١٨٤ – دار الكتب المصرية ، و ينظر : مقدمة تحقيق نتائج الفكر – د / محمد إبراهيم البنا ص ٨ .

وكذلك قال الذهبى : ولد الخطيب أبى محمد ، بن الإمام الخطيب أبى عمر[١] .

ولقد أشار السهيلى إلى أبيه وهو يذكر شيوخه ومنهم أبو داود سليمان بن يحيى فقال عن هذا : " كان يُجل أبى رحمهما الله " ، كما ذكر جده فقال : " وروى حديث غريب ، لعله أن يصح ، وجدته بخط جدى أبى عمران (كذا) أحمد بن أبى الحسين القاضى – رحمه الله [٢] – ومما سبق يتبين أنه قد نشأ فى بيت علم وخطابة ، وقد هيأت له هذه النشأة ، مع ما حباه الله إياه من الاستعداد العقلى والروحى ، أن يحظى من العلم بنصيب كبير ، وأن يبلغ من الفقه لأسراره ما بذَّ به عن أقرانه ، ونبه إليه شيوخه ويتفق المؤرخون على أن أبا القاسم ينتسب إلى سُهيل ، وهى بلدة أسبانية قديمة يرجع تاريخها إلى عهد الرومان ، وقد يظن من هذه النسبة أن السهيلى قد ولد فى هذه المدينة ، ولكن ابن خلكان ذكر أن مولده سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة [٣] ، وربما يكون هذا صحيحًا ، ولا يستغرب مع ذلك انتسابه إلى سهيل ، فلعله كان من آبائه ، من ينتسب إليها نسبة ميلاد ومنه انتقلت إلى السهيلى ، أما هو – أى السهيلى – فيكون قد ولد بمالقة التى تتبع سُهيل ، وفى هذه المدينة نشأ وتعلم ، يقول ابن دحية تلميذه : نشأ بمالقة وبها تعلم وتعرف ، وفى أكنافها تصرف ، حتى بزغت فى البلاغة شمسه ، ونزعت به على مطامح الهمم نفسه [٤] .

---

(١) ينظر : تذكرة الحافظ للذهبى ٤ / ١٤٢ ، وينظر : مقدمة تحقيق كتاب نتائج الفكر – د / محمد إبراهيم البنا ص ٨ .

(٢) الروض الأنف للسهيلى ١ / ١١٣ – طبعة الجمالية بمصر ١٩١٤ م .

(٣) وفيات الأعيان ٢ / ٣٢٤ ، و ينظر : مقدمة تحقيق كتاب نتائج الفكر ص ٩ .

(٤) المطرب من أشعار أهل المغرب ص ٢٣٠ .

الحياة العلمية فى عصره :

عاش السهيلى بين سنة (٥٠٨ - ٥٨١ هـ) وهى فترة من عمر الأندلس شهدت دولتين عظيمتين هما دولة المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١ هـ) ، ودولة الموحدين (٥٤١ - ٦٦٨ هـ) ، وقد خلف المرابطون أمراء الطوائف(٤٢٢ - ٤٩٣ هـ) الذين بلغت الأندلس على عهدهم نهضة فكرية لم تبلغها فى عصورها المختلفة ، وذلك على الرغم من أن عصرهم كان عصر التمزق السياسى لهذه المملكة الإسلامية .

ونعتقد أن النشاط الفكرى الذى عرفه عصر المرابطين ما هو إلا امتداد طبيعى لهذه النهضة ، وإذا كان أهم ما ينبغى أن تعرف به هو النشاط اللغوى ، فإننا نقول أنه فى هذا العصر - عصر الطوائف - بدأت تنضج معالم الدراسة اللغوية وتكتمل ، وأصبح الأندلسيون مقصد الطلاب ، ومن معالم هذه الدراسة اللغوية نشاط حركة التأليف فى النحو واللغة والقراءات ، وإقبال الطلبة على تعلم العربية على نحو يلفت النظر ، وعكوفهم على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم ، وهذا إلى عنايتهم بتراث المشارقة ، فكتب السيرافى ، والرومانى ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن ولاَّد ، والنحاس ، وابن دحية ، قد نظرها علماء الأندلس وعرضوها على ميزان النقد ، فإذا انتقلنا إلى عصر المرابطين - وهو العصر الذى أظل السهيلى فى مرحلة الطلب فإننا نجد الأندلس مضطربة بالثورات والحروب ضد النصارى ، ومن ثم لا تعرف الأندلس الاستقرار على عهدهم إلا أعوامًا قليلة .

وهذا ما قد يفسر لنا هجرة العلماء إلى خارج الأندلس ، وذلك إذا أضفنا إليه أنهم فقدوا ما لمسوه بأنفسهم على عهد الطوائف من تشجيع الأمراء وتكريمهم .

هذه الهجرة لم تبدُ من قبل كما فى هذه الفترة وأصبحت بعد ذلك سنة متبعة .

وهذه صورة للحياة العلمية التى عاشها السهيلى فى مرحلة الطلب [١] .

أما عن حياته العلمية فى عصر الموحدين ، وهو العصر الذى شارك فيه صاحبنا أستاذًا مرموقًا ، فإننا نجد الأندلس وقد استعادت مكانتها العلمية التى كانت عليها فى عصر الطوائف ، ويرجع ذلك إلى أن الموحدين كانوا يقدرون العلوم والفنون ، حتى كانت الدعوة إلى العلم أصلاً من أصول داعيتهم محمد بن تومرت ، هذا إلى أنهم أطلقوا حرية الفكر ، فلم يشهد عهدهم الطويل (٥٤١ - ٦٦٨ هـ) ما حدث فى عهد المرابطين من محاربة للفلسفة وكتب الأصول ، وسطع فى عصرهم من الفلاسفة : ابن طُفيل ، وابن زهر ، وابن رشد ، وابن الرومية ، وابن البيطار ، واشتهر من الشعراء : الرصافى ، وصفوان بن إدريس ، وحفصة شاعرة غرناطة ، وكثر الشعراء بإشبيلية ، وقد كان للنحو واللغة نصيب وافر من هذه الحركة العلمية .

فقد شهدت معاهد الأندلس نشاطًا لغويًّا متعدد الجوانب ، أقبل فيه العلماء على التدريس والرواية والإجازة ، وأضيف به إلى التراث اللغوى نصيب وافر من المصنفات يتسم بالأصالة والجدة وينطق بأستاذية علماء هذا العصر ، ومن هؤلاء العلماء ابن ملكون (ت ٥٨١ هـ) وابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) [٢] .

مؤلفات السهيلى :

حفظ الزمن أهم آثار السهيلى ، وهذه هى مؤلفاته مرتبة ترتيبًا زمنيًّا :

١ - " نتائج الفكر " وهو الكتاب موضوع البحث .

---

(١) ينظر :كتاب نتائج الفكر - تحقيق د / محمد إبراهيم البنا ص ١٠ ، ١١ .

(٢) ينظر : المرجع السابق ص ١١ ، ١٢ .

٢ – " أمالى السهيلى " طبع فى مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م .

٣ – " كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية " وهو مطبوع .

٤ – " التعريف والأعلام بما أُبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام " وقد طبع فى مصر بمطبعة الأنوار سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م .

٥ – " الروض الأنف والمشرِّع الروى فى تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى " ، وقد طبع سنة ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م .

هذه هى مؤلفاته التى وصلت إلينا ، وللسهيلى عدا ذلك آمال متناثرة ، كان يسميها (المسائل المفردات) [١] .

معالم هذا التأليف :

من يتبع مؤلفات السهيلى فإنه سوف يخرج بالنتائج الآتية :

١ – لم يقتصر السهيلى على فن واحد ، فقد كتب فى النحو ،واللغة ، والتفسير ، والفقه ، والأخبار والأنساب .

٢ – امتاز كل تصنيف وإملاء بوحدة الموضوع ، فنتائج الفكر مثلاً تدور حول النحو ، وإن امتزجت بثقافته المتعددة التى كان يتوسل بها إلى تقرير ما يهدف إليه من الآراء ، لأن هذه الثقافة المتعددة كانت غرضًا من أغراض الكتابة .

٣ – امتازت تصانيف أبى القاسم بالجدة ، إما فى اختيار الموضوع ، وإما فى تناوله ، وكان أول من تعرض إلى شرح السيرة النبوية ، أما الجدة فى التناول فواضحة من اجتهاده فى كل مسألة عرض لها فى النحو أو الفقه أو التفسير .

٤ – أما أسلوبه العلمى فهو أسلوب العالم الأديب القادر على معالجة الفكرة – وإن دقت – مع حسن التأنى والنفاذ [٢] .

---

(١) ينظر : كتاب نتائج الفكر – تحقيق د / محمد إبراهيم البنا ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) ينظر : مقدمة تحقيق كتاب نتائج الفكر – د / محمد إبراهيم البنا ص ١٦ .

منهج السهيلى فى كتابه " نتائج الفكر " :

لم يُعن السهيلى بذكر الآراء والتوجهات ، كما فعل غيره من النحاة أمثال أبى البركات الأنبارى ، والعكبرى ، وإنما كان السهيلى أولاً صاحب نظرة ذاتية فى كل ما عرض له من مسائل الكتاب ، وقد يخرج من هذه النظرة برأى مبتكر ، أو باختيار لآراء سبق بها .

ولما كانت مسائله تحتاج نتائج انتهى من تقريرها فقد بدأ واضحًا فيها طريقة المدرس الذى يكثر من الاعتراضات تمهيدًا للرد عليها ، ولذا غلب عليها أن يقول : " فإن قيل ..... قلنا " [١] .

كانت تحليلاته لمعانى النحو لا تخلو من الحس البلاغى المرهف فكان يحلل المسألة تحليل الأديب البارع والبلاغى الحصيف ، وقد سبق فى تحليلاته هذا كثير من علماء البلاغة ، وقد تميزت تحليلاته البلاغية وخاصة التى تتعلق بالقرآن الكريم بالدقة وتحرى ملائمة الكلام للسياق ، والمقام التى أتت فيه مما يجعله علمًا من أعلام البلاغة .

---

(١) ينظر : مقدمة تحقيق كتاب نتائج الفكر – د / محمد إبراهيم البنا ص ٢١ ، ٢٢ .

المبحث الأول

مسائل فى علم المعانى

أولاً : اختيار المفردات :

تناول السهيلى دقة اختيار الكلمة فى مكانها المناسب ومدى الملائمة بينها وبين المعنى الموضوعة له ، وخاصة فى القرآن الكريم وهو ما يعرف بالنظم القرآنى ، والحق أن المتأمل والمدقق فى ألفاظ القرآن يجد أن مفرداته انتُقيت انتقاء غاية فى الدقة ، بحيث لا يصلح غيرها مكانها ، ولا يغنى سواها فى موضعها ، ولا يفيد ما أفادته صنوها ، فهى كحبات العقد الذى نظمت ورتبت حباته كل فى مكانها لا يصلح فيها سواها ، وهذا هو شأن القرآن فى اختيار مفرداته التى يتكون منها بناؤه المحكم ، والذى روعى فى اختياراته التناسق والانسجام والتناغم بحيث تهتف كل كلمة منادية جارتها ومناغية صاحبتها " لذا فإن النظر فى مفردات النص الأدبى – مثلاً – من أوجب ما يجب على مفسره ودارسه ، لأنها مفتاح النص وزمام ما فيه من دقيق المعانى وخفى الإشارات وكلما أحسن الدارس هذه الوقفات واستشف من المفردات كل ما تعطيه وتلوح به من معنى ووحى ورمز كان أقدر على الاندماج والمشاركة ، وبهذا يصل نفسه بنفس منشئه ويحلق فى آفاقه ، ويتابع خطراته ويملك تجربته كاملة ، وحينما يصل المفسر إلى هذه الدرجة فقد وصل إلى ما ينبغى أن يصل إليه " [(١)] .

---

(١) ينظر : البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى – د / محمد أبو موسى ص ٢٦١ – طبعة ثانية ١٤٠٨ هـ / ١٩٩٨ م – مكتبة وهبة .

فمن إشارات السهيلى إلى دقة اختيار كلمة مكان أخرى ما جاء فى حديثه عن اختيار التعبير القرآنى لكلمة (غير) بدلاً من (لا) فى قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ ﴾[١] .

يقول السهيلى : " فإن معنى النفى موجود فى (غير) فإن قيل : فهلا قال : لا المغضوب عليهم ولا الضالين ؟ فالجواب أن فى ذكر " غير " بيان الفضيلة للذين أنعم الله عليهم ، وتخصيصًا لنفى صفة الغضب والضلال عنهم ، وأنهم الذين أنعم الله عليهم بالنبوة والهدى دون غيرهم ، ولو قال : " لا المغضوب عليهم " لم يكن فى ذلك إلا تأكيد نفى إضافة الصراط إلى المغضوب عليهم ، كما تقول : هذا غلام زيد لا عمرو ، أكدت نفى الإضافة عن عمرو ، بخلاف قولك : هذا غلام الفقيه غير الفاسق ولا الخبيث ، فإنك جمعت بين إضافة الغلام إلى الفقيه دون غيره ، وبين نفى الصفة المذمومة عن الفقيه فافهمه [٢] فواضح مما سبق أن التعبير بـــ " غير " أعطى من المعانى ما لم يعطه التعبير بـــ " لا " ، ففى الإضافة " لغير " مزيد اختصاص فى تأكيد نفى صفة الغضب والضلال عن المؤمنين ، وبيان للفضيلة التى أنعم الله عليهم ، وهى عدم الغضب والضلال ، بخلاف التعبير بـــ " لا " الذى لم يكن فيه إلا تأكيد نفى إضافة الصراط إلى المغضوب عليهم .

ويضيف السهيلى أن " الواو " فى قوله (ولا الضالين) جاءت لمعنى مهم وهو تأكيد النفى ، يقول : فإن قيل : وأى شىء أكدت " لا " حين أدخلت عليها الواو ، وقد قلت : إنما لا تؤكد النفى المتقدم ، وإنما تؤكد نفيًا يدل عليه اختصاص الفعل الواجب بوصف " ما " كقولك : جاءنى عالم لا جاهل .

---

(١) سورة الفاتحة آية ٧ .

(٢) نتائج الفكر ص ٢٥٩ .

فالجواب : أنك حين قلت " ما " جاءنى زيد ، لم يدل الكلام على نفى المجىء عن "عمرو" كما تقدم ، فلما عطف بالواو دل الكلام على انتفاء الفعل عن " عمرو" ، كما انتفى عن الأول ، لمقام الواو مقام تكرار حرف النفى ، فدخلت " لا " لتأكيد النفى عن الثانى [١] .

وذهب بعض من العلماء إلى أن التعبير بـــ " لا " مراعى فيه أن " غير " فيها معنى النفى ، أو أن مجىء" لا " لئلا يتوهم أن المنفى هو المجموع فيجوز إثبات أحدهما .

يقول الزمخشرى : فإن قلت : لم دخلت " لا " فى ﴿ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ قلت : لما فى (غير) من معنى النفى كأنه قيل : " لا المغضوب عليهم ولا الضالين " [٢] .

ويقول السيد فى حواشى الكشاف : قيل ﴿ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ لئلا يتوهم أن المنفى هو المجموع فيجوز ثبوت أحدهما ، ولما كانت " غير " فى معنى النفى أجريت إعادة النفى فى المعطوف عليهما [٣] ، كما أنها لما كانت موضوعة للنفى مشتهرة فيه فهى أم بابه والعلم فى الدلالة عليه صارت أظهر فى إفادة معناه ، وهذا هو فائدة التبديل هنا [٤] .

يضاف إلى ذلك أن " لا " فى " ولا الضالين " مزيدة عند أهل البصرة بل وإنما تزاد بعد الواو العاطفة فى سياق النفى للتأكيد والتصريح لشمول النفى لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ..... والكوفيون يجعلونها هنا بمعنى " غير " [٥] .

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٥٩ .

(٢) الكشاف للزمخشرى ١ / ٩ – طبعة الريان .

(٣) ينظر : هامش الكشاف ١ / ٩ .

(٤) حاشية الشهاب على تفسر البيضاوى ١ / ١٤٥ .

(٥) المرجع السابق ١ / ١٤٤ .

وواضح مما سبق أن المعنى الذى قصده السهيلى فى التعبير بـــ " غير " بدلاً من " لا " لم يلتفت إليه العلماء الذين صبوا اهتمامهم على دلالة النفى بينما أظهر السهيلى أن المقصود فى الآية إظهار فضل الذين أنعم الله عليهم بالهدى وأنهم أولى الناس بالاتباع ، ولذا جاءت " غير " لتخصص نفى صفة الغضب والضلال عن هؤلاء خاصة وأن السياق هنا سياق نفى ، وهذا ما أكده الإمام البقاعى يقول : " ولما كان المقصود من (غير) النفى لأن السياق له وإنما عبر بها دون أداة استثناء دلالة على بناء الكلام بادى بدء على إخراج المتلبس بالصفة ، وصونًا للكلام عن إفهام ما يعد أقل ودون (لا) ولا (الضالين) فعلم مقدار النعمة على القسم الأول وأنه لا نجاة إلا باتباعهم " [١] .

ومن إشارته إلى دقة استعمال حرف مكان آخر ودلالته التى تتوافق مع السياق ما جاء أثناء حديثه عن الفرق بين " لا " و " لن " يقول السهيلى : " فحرف (لا) : لام بعدها ألفًا يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفس ، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها ، و (لن) بعكس ذلك فتأمله فإنه معنى لطيف وغرض شريف ألا ترى كيف جاء فى القرآن البديع نظمه ، الفائق على كل العلوم علمه ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾ [٢] بحرف " لا " فى الموضع الذى اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم ، فانسحب على جميع الأزمنة وهو قوله عز وجل : ﴿ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاء لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ﴾ [٣] كأنه يقول : متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان وقيل لهم : تمنوا الموت فلا يتمنونه ، وحرف الشرط

---

(١) نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور للبقاعى ١ / ١٨ – طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) سورة الجمعة من الآية ٧ .

(٣) سورة الجمعة من الآية ٦ .

دل على هذا المعنى ، وحرف " لا " فى الجواب بإزاء صيغة العموم ، لاتساع معنى النفى فيها .

وقال فى سورة البقرة :﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[١] فقصر من سعة النفى وقرَّب ، لأن قبله فى النظم : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ ﴾ [٢] وليست " إن " ههنا مع " كان " من صيغ العموم ، لأن كان ليست بدالة على الحدث وإنما هى داخلة على المبتدأ ، والخبر عبارة عن مضى فى الزمان الذى كان فيه ذلك الحدث ، فكأنه يقول عز وجل : إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة وثبت لكم فى علم الله تعالى فتمنوا الموت الآن ، ثم قال فى الجواب : " ولن يتمنوه " فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب فى الآيتين جميعًا والله الموفق للصواب [٣] ويضيف " ومن أجل ما تقدم من قصور المعنى فى " لن " ودلالتها على القرب فى أكثر الكلام ، لم يكن للمعتزلة حجة على نفى الرؤية فى قوله عز وجل (لن ترانى) [٤] ولم يقل : " لا ترانى " فلو كان النفى بـــ (لا) لكان لهم فيه التعلق ، ولم يكن حجة لجواز تخصيص العموم بنص آ خر من الكتاب والسنة ، وأما ذلك الذى لا يكون بحال فنفاه بـــ " لا " فقال : (لا تدركه الأبصار) [٥] ، فالأبصار إذًا لا تدركه بحال ، والرؤية تكون بعد هذه الحال وهذا عندى أصح من قول القائل الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما ؛ ألا ترى كيف حسن قوله – عليه الصلاة والسلام – : " إنكم ترون ربكم يوم القيامة " [٦]

---

(١) سورة البقرة من الآية ٩٥ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٩٤ .

(٣) نتائج الفكر ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) سورة الأعراف الآية ١٤٣ .

(٥) سورة الأنعام آية ١٠٣ .

(٦) أخرجه البخارى فى كتاب المواقيت ١ / ١٤٥ .

ولو قال : إنكم تدركون ربكم يوم القيامة ، لم يحسن . فالإدراك منفى بـــ (لا) نفيا مطلقا ، بخلاف الرؤية " [١] .

فالسهيلى يبين أن استعمال (لا) فى الكلام غير استعمال " لن " فـــ (لا) تكون حيث المراد النفى الممتد واستدل على ذلك لقوله تعالى (لا تدركه الأبصار) فالرؤية منفية فى هذا الحال ، وفى كل حال على الامتداد .

أما " لن " فتكون لنفى الشيء القريب ودل على ذلك بقوله تعالى (لن ترانى) وكأن المعنى لن ترانى فى هذا الحال ولكن سترانى بعد ذلك ، ومن ثم لم يكن للمعتزلة حجة فى نفى الرؤية .

وقد برع السهيلى فى دراسة سياق النظم القرآنى فى التفريق بين " لا" و" لن " فأشار إلى ما ارتبط به معنى الحرفين من دلالة فى الآية بالنظر إلى السياق قبلها .

أما الزمخشرى فجعل (لن) هنا لتأكيد النفى الذى تعطيه لا فقال : " فإن قلت : ما معنى لن ؟ قلت : تأكيد النفى الذى تعطيه " لا " وذلك أن (لا) تنفى المستقبل ، تقول : لا أفعله غدا ، فإذا أكدت نفيها قلت لن أفعل غدا ، والمعنى : أن فعله ينافى حالى فقوله (لا تدركه الأبصار) نفى للرؤية فيما يستقبل و (لن ترانى) تأكيد وبيان لأن النفى مناف لصفاته " [٢] ، وإلى مثل ما قاله الزمخشرى ذهب الشيخ زاده فى حاشيته [٣] يقول : " و(لن) لتأكيد النفى ، ولفظ (أبدًا) للتأبيد فى الدنيا

---

(١) نتائج الفكر ص ١٣٢ .

(٢) الكشاف ٢ / ١٢١ .

(٣) حاشية محيى الدين زاده على تفسير البيضاوى ٢ / ١٦٩ – طبعة دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

كما فى قوله ﴿ لَن تَرَانِى ﴾ [١] فلا ينافيه تمنيهم الموت فى النار بقولهم ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ " [٢] .

وكلام السهيلى وقراءته للسياق القرآنى فى التفرقة بين دلالة الحرفين أقرب وأدخل فى البلاغة ونظم القرآن البديع المعجز الذى لا يصلح فيه وضع حرف مكان آخر ، فكل مقصود فى مكانه وفى الموضع الأليق به وبمعونة السياق والقرائن ، وكلام السهيلى هنا يقرب من كلام الإمام الإسكافى عندما فرق بين قوله تعالى : ﴿ ولَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ ولا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَداً ﴾ [٤] ، فقال : " إن الآية الأولى لما كانت مفتتحة بشرط علقت صحته بتمنى الموت ووقع هذا الشرط غاية فى ما يطلبه المطيع ولا مطلوب وراءه على ما ادعوه لأنفسهم وهو أن لهم الدار الآخرة خالصة من دون غيرهم ، ووجب أن يكون ما يبطل تمنى الموت المؤدى إلى بطلان شرطهم أقوى ما يستعمل فى بابه وأبلغه فى معنى ما ينتفى شرطهم به وكان ذلك بلفظة (لن) التى هى للقطع والبتات .... وليس كذلك الشرط الذى علق به تمنى الموت فى سورة الجمعة وليس زعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس المطلوب الذى لا مطلوب وراءه ، فلما كان الشرط فى هذا المكان قاصرًا عن الشرط السابق لم يحتج فى نفيه وإبطاله إلى ما هو غاية فى بابه فوقع الاقتصار على ما لا يتمنونه وليس فى لفظه معنى التأبيد " [٥] .

---

(١) الأعراف ١٤٣

(٢) الزخرف ٧٧ .

(٣) البقرة من الآية ٩٤ .

(٤) الجمعة من الآية ٧ .

(٥) ينظر : درة التنـــزيل وغرة التأويل للإسكافى ١٦ / ١٧ – المكتبة التوفيقية .

وبعد .. فإن كلام السهيلى الذى خالف فيه العلماء فى أن " لن " تدل على قرب النفى و " لا " على امتداد النفى والتدليل على ذلك من آيات القرآن غير مسبوق به – فيما أعلم – .

كذلك أشار السهيلى لاختلاف الصيغ الذى يترتب عليه اختلاف المعانى ما جاء فى الفرق بين المدح والحمد .

يقول السهيلى " وأما (حمدا) فما أحسبه يقال فى تحديده : حمدة ، كما تقول مدحته مدحة ؛ لأن (حمد) فعل يتضمن الثناء مع العلم بما يُثنى به ، فإن تجرد عن العلم كان مدحًا ولم يكن حمدًا ، فكل حمد مدح وليس كل مدح حمدًا ، ومن حيث كان يتضمن العلم بخصال المحمود جاء فعله على (حمد) بالكسر موازيًا لعلم ، ولم يجئ كذلك (مدح) " [١] .

إذًا فشرط : أن يقع الكلام حمدًا هو العلم بالمحاسن على وجه الكمال أما إذا تخلف هذا الشرط أصبح الكلام مدحًا ، أى الثناء على الممدوح ، ولما كان للحمد هذه الخصوصية لم يجر إلا على المولى سبحانه وتعالى ، يقول السهيلى : " ومن ثم لم نجد فى الكتاب ولا فى السنة (حمد ربنا فلانًا) ، وقد تقول : (مدح الله – سبحانه – فلانًا ، وأثنى على فلان) ، ولا تقول : (حَمِدَ) إلا لنفسه ، ولذلك قال الله سبحانه (الحمد لله) [٢] بالألف واللام التى للجنس ، فالحمد كله له إما ملكًا وإما استحقاقًا ، فحمده لنفسه استحقاق ، وحمد العباد له وحمد بعضهم لبعض ملك له ، فلو حمد هو غيره لم يسغ أن يضاف إليه على جهة الاستحقاق وقد تعلق بغيره .

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٢ .

فإن قيل : أليس ثناؤه ومدحه لأوليائه إنما هو بما علم ، فلم يجوز أن يسمى حمدًا ؟

قلنا : لا يسمى حمدًا على الإطلاق إلا ما يتضمن العلم بالمحاسن على الكمال ، وذلك معدوم فى غيره سبحانه ، فإذا مدح فإنما يمدح بخصلة هى ناقصة فى حق العبد ، وهو أعلم بنقصانها ، وإذا حَمِدَ نفسه حمد بما علم من كمال صفاته [١] .

وذكر أبو هلال العسكرى أن الحمد لا يكون إلا على إحسان والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه فالحمد مضمن بالعقل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بإحسانه إلى نفسه وإلى غيره وأن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر وعالم وحكيم ، ولا يجوز أن يحمده على ذلك وإنما يحمده على إحسان يقع منه فقط [٢] .

بينما ذهب الزمخشرى إلى عدم الفرق بينها فقال : " الحمد والمدح أخوان " وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها [٣] ، ومما سبق يتضح لنا ثراء المعانى عند السهيلى ودقة التحليل وسعة الاطلاع وقوة الاستدلال ، وكانت نظرته أعمق من الزمخشرى كما كشف عن دلالة " أل " فى الحمد والتى هى للجنس المفيد للعموم .

وكلام السهيلى بأنه لم يرد " حمد ربنا فلانًا " مردود فقد ورد فى الأثر أنه – صلى الله عليه وسلم – سمى محمدًا لأن الله وملائكته حمدوه ، فالصحيح أن الإخبار عن محاسن الغير إن أُفرد بالمحبة والإجلال فحمد ، وإلا فمدح ، ولذا كان الحمد خبرًا

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٧١ .

(٢) ينظر : الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى ص ٧٦ – طبعة دار الهلال بمصر .

(٣) الكشاف ١ / ٧ .

يتضمن إنشاء ، والمدح خبر محض ، وتسمح من فسره بالرضا والمحبة ، وإن لم يمنع حمد الله لعباده فإن ذلك بحسب ما يضاف له فهو من الله إكرام وإلقاء لإجلاله فى قلوب خلقه [١] .

ثانياً : خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

عرض السهيلى لبعض من صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، من هذه الصور ما يلى :

(أ) وضع الخبر موضع الإنشاء :

من المعروف عند البلاغيين أن الخبر يقع موقع الإنشاء لأغراض بلاغية منها :

١ – التفاؤل : نحو غفر الله لك فإنه أبلغ من رب اغفر له ، فإن صيغة غفر أصلها للمضى والماضى لا يتعلق به الطلب فالتعبير عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرة .

٢ – حمل المخاطب على تحصيل المطلوب : كقولك أحيا الله السنة بمعنى الدعاء بإحيائها والدعاء بصيغة الماضى إذا صدر من البليغ احتمل التفاؤل ، واحتمل إظهار الحرص معًا لأنه قد يريدهما بخلاف غير البليغ فإنه لا يعلم ذلك [٢] .

والسهيلى ذكر أن الخبر يقع موقع الإنشاء لإفادة الدعاء ، أو الجمع بين التفاؤل مع الدعاء وذلك عند حديثه عن مسألة (صيغة الفعل بعد الجوازم) فقال : " لام الأمر " و " لا " فى النهى ، وحروف المجازاة هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل ، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضى ، ثم قد يوجد ذلك لحكمة ، أما حرف

---

(١) حاشية الشهاب ١ / ٧٥ .

(٢) ينظر : عروس الأفراح للسبكى ٢ / ٥٦٥ – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

النهى فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفى لعدم الجزم ، ولكن إذا كانت " لا " فى معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضى ، ثم قد يوجد بعد ذلك لوجوه منها : أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل مع الدعاء فى لفظ واحد ، فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل فى معرض الدعاء تفاؤلاً بالإجابة فقالوا : " لا خيبك الله " و " لا رحم الله الكافر " ، ونحو ذلك .

وفائدة أخرى وهى أن الداعى قد يُضمِّن دعاءه القصد على إعلام السامع وإعلام المخاطب بأنه داع ، فجاء اللفظ بلفظ الخبر ، إشعارًا بما تضمنه من معنى الإخبار ، تقول : " أعزك الله وأبقاك " ، و " أكرم الله زيدًا " ، و " لا رحم الله فلانًا " ، جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع .

ويوضح ذلك ويبينه أنك لا تقول ذلك فى حال مناجاتك مولاك وسؤالك إياه لنفسك أو لغيرك ، حيث لا أحد يسمعك أو يراك ، لا تقول : " رحمتنى ربِّ " ولا : " رزقتنى " ، كما تقول للمخاطب : " رحمك الله ورزقك " ، ونحو ذلك .

فقد تبين لك ما تضمنه الدعاء من الخبر فى حين الخطاب ، ولاح لك خلوه من ذلك المعنى فى حال انفرادك برب الأرباب ، فقد تمحض اللفظ حين تمحض المعنى ، والأمر بمنـــزلة النهى سواء [1] .

فالسهيلى يوضح أن استعمال الماضى أى الخبر بمعنى الدعاء ليس على إطلاقه بل وقت أن يكون الحديث بين إنسان وإنسان آخر ، أم فى حالة مخاطبة المولى سبحانه وتعالى فإن هذا المعنى لا يقع .

---

(١) نتائج الفكر ص ١٤٥ .

كذلك أشار السهيلى إلى أن الكلام يكون بلفظ الخبر والمراد الأمر والنهى ، يقول : " فقد جاءت أشياء بلفظ الخبر وهى فى معنى الأمر أو النهى منها قول عمر – رضى الله عنه – : " جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل فى إزار ورداء ".. الحديث[١] .

وقول العرب : " أنجز حر ما وعد " [٢] و " حلأت حالئه عن كوعها " [٣] ، وقول الحارث بن هشام : " اتق الله امرؤ ... " وهو كثير فى الكلام ، ولكنه فى معناه كله الأمر ، ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصدًا إلى معنى ثبوته ووجوبه فى الديانة والمروءة ، كأنهم يريدون بقولهم : " أنجز حر ما وعد " ، أى : ثبت ذلك فى المروءة واستقر ، و " حلأت حالئه " ، أى : جرى ذلك فى العادة واستمر ، و " جمع رجل عليه ثيابه " حكم قد وجب فى الديانة وظهر واستتر . فالإشارة إلى هذه المعانى صيرته إلى هذا البناء ، وإن كان فى معنى الأمر [٤] . وكأن السهيلى يقصد بما سبق من أمثلة أنها أخبار جاءت بمعنى الأمر فمعنى قول سيدنا عمر – رضى الله عنه – " جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل فى إزار ورداء " أى ليجمع الرجل عليه ثيابه وليصلى فى إزار ورداء .

ومعنى قول العرب " أنجز حر ما وعد " أى : لينجز .

وقول " حلأت حالته عن كوعها " أى : لتحلأ الجلد متجاوزة كوعها .

وقول الحارث : اتق الله ، بمعنى : ليتقى .

ثم أشار السهيلى إلى فائدة الكلام بلفظ الماضى ، وذلك للإشارة إلى معنى ثبوت الفعل ووجوده فى الديانة والمروءة .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ١ / ١٠٣ .

(٢) فى تاج العروس ومن أمثالهم : " أنجز حر ما وعد " يضرب فى الوفاء بالوعد ، أى : أوفى الحر بما وعد .

(٣) فى المستقصى للزمخشرى : المرأة إذا حلأّت الأديم أى نزعت تحلئة ، وهو باطنه فخرقت ، قطعت الشفرة كوعها ، وإذا رفقت سلمت .

(٤) نتائج الفكر ص ١٤٧ .

ثم يبين السهيلى أن هذا التركيب وأمثاله لا يستفاد منه هذه المعانى إلا شرط وقوع اسم نكرة بعد الفعل وذلك لشيوع النكرة فى جنسها وعمومها أما إذا وقع مكان النكرة فى هذه الأحوال اسم معرفة أصبحت التراكيب السابقة متمخضة لإفادة الخبر فقط وزال عنها معنى الأمر .

يقول السهيلى : " ألا ترى أنه لا يجئ بعده الاسم إلا نكرة (لعموم) هذا الحكم وشيوع النكرة فى جنسها على العموم ، فلو جعلت مكان النكرة فى هذه الأحوال اسمًا معرفة تمحض فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر ، فقلت : " اتقى الله زيد " و" أنجز عمرو ما وعد " ، صار خبرًا لا أمرًا [١] .

ويختم السهيلى هذه المسألة بالرد على من زعم أن هناك أخبار وقعت فى القرآن والمراد منها الأمر والنهى فيقول ، ومثله فيما يزعم بعض الناس أنه خبر فى معنى الأمر والنهى ما يرد عليك فى القرآن والسنة من نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ ﴾ [٢] ، و ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [٣] ، و " لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين " [٤] ، و " لا يكون المؤمن لعَّانًا " [٥] ، و " لا يجنى جان إلا على نفسه " [٦] ، وهو كثير وليس هو فى الحقيقة خبرًا بمعنى أمر ، كما لا يكون أمر بمعنى خبر ، ولكنها أخبار عما استقر فى الشريعة وثبت فى الديانة التى نحن مأمورون بها

---

(١) نتائج الفكر ص ١٤٧ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٣٣ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٢٨ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب ١ / ٣٨ .

(٥) ينظر : مسند الإمام أحمد ٢ / ٣٣٧ ، ٣٦٦ .

(٦) أخرجه الترمذى فى أبواب الفتن ٩ / ٤٠٣ .

على الجملة ، فمن هنا صرنا مأمورين بتلك الأفعال ، وإن لم تكن على صيغ الأمر والنهى فى المقال ، والله الموفق للصواب فى كل حال [١] .

والسهيلى فى قوله أن هذه الأخبار على حقيقتها وليس على سبيل الأمر مخالف لرأى كثير من المفسرين حين يرون أن الخبر فى آيتى البقرة بمعنى الأمر يقول أبو السعود : " الخبر فى قوله : " والمطلقات يتربصن " بمعنى الأمر لإفادة التأكيد بإشعاره بأن المأمور به مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى الإتيان فكأنهن امتثلن بالأمر [٢] ، والزمخشرى ذكر ملمحًا رائعًا فى ذكر الأنفس فى الآية فقال : " إذ فيه تهييج لهن على التربص وزيادة بعث فأنفسهن طوامح للرجال فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح ويجبرنها على التربص [٣] ، هذا بجانب ما فى التعبير بصيغة الخبر " يتربصن " فى موضع الإنشاء من حمل لهن على تحقيق التربص بإبرازه فى صورة الحاصل فعلاً مع التلطف بهن بترك الأمر المباشر ، وهذا أدخل فى البلاغة وأقرب لطبيعة النساء اللاتى ينتظرن انقضاء فترة العدة ليحققن ما تهفو إليه نفوسهن من معاشرة الرجال ، وإخراج الكلام على صورة الخبر المراد به الأمر هو الأرجح لما ذكرنا .

ويقول فى قوله : " والوالدات يرضعن أولادهن : هو أمر أخرج مخرج الخبر مبالغة فى الحمل على تحقيق مضمونه [٤] وتبعه فى ذلك كثير من المفسرين [٥] .

---

(١) نتائج الفكر ص ١٤٧ .

(٢) تفسير أبو السعود ١ / ٢٢٥ – طبعة مصطفى البابى الحلبى – مصر .

(٣) الكشاف ١ / ١٣٧ .

(٤) المرجع السابق ١ / ٢٣٠ .

(٥) ينظر : تفسير القرطبى ٢ / ١٠٧ ، وتفسير البيضاوى ١ / ٥١٢ ، وفتح القدير ١ / ٢٥٦ – طبعة دار التأليف والنشر والنشر – مصر .

بينما أيَّد رأى السهيلى الطاهر بن عاشور حيث يقول والخبر هنا مراد به التشريع وإثبات حق الاستحقاق وليس بمعنى الأمر [١] .

ومن استعمال الخبر بمعنى الأمر ما أشار إليه السهيلى فى باب تعدية الفعل بحرف جر وبغير حرف جر ، يقول : " وأما قوله ﴿ وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾ فالباء متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء ؛ لأنك إذا قلت : (كفى بالله) أو : (كفاك زيد) فإنما تريد أن يكتفى هو به . فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر ، قد خلت (الباء) لهذا ، فليست زائدة فى الحقيقة ، وإنما هى كقولك : (حسبك بزيد) ، ألا ترى أن " حسبك " مبتدأ أوله خبر ، ومع هذا فقد يجزم الفعل فى جوابه فتقول " حسبك ينم الناس " فينم جُزِم على جواب الأمر الذى فى ضمن الكلام ، حكى هذا سيبويه عن العرب [٢] ، ومنهم من يقول أن الباء هنا للتأكيد ، يقول الرمانى تعليقًا على قوله تعالى : ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [٣] : " المعنى : كفى الله ولكن الباء دخلت للتوكيد " [٤] .

والسهيلى هنا يقول بعدم زيادة الباء وهو يتفق مع كثير من العلماء الذين قالوا بأصالة الباء من ذلك ما نقله الرمانى عن ابن السراج أن الباء ليست بزائدة والتقدير كفى والاكتفاء بالله ، وهذا التأويل فيه بعد لقبح حذف الفاعل ولأن الاستعمال يدل على خلافه ، قال عبد بنى الحسحاس :

---

(١) ينظر : التحرير والتنوير ٢ / ١٧٠ – طبعة الدار التونسية .

(٢) نتائج الفكر ص ٣٣٥ .

(٣) سورة النساء من الآية ٧٩ .

(٤) معانى الحروف للرمانى ص ٢٧ – تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل – طبعة دار الشروق – جدة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

عُمَـــيرةَ وَدِّع إن تَجَهَّـــزتَ غَادِيـــا

كَفَى الشَيبُ والإسلامُ لِلمَـــرء ناهيـــا

فهذا كما تقول كفى الله [١] ، ولعل الصواب فى تقدير ابن السراج كفى الاكتفاء بالله على أن الفعل كفى دل على الاكتفاء المحذوف ، والذى هو فاعل وعليه فالباء أصلية وليست داخلة على الفاعل ، أما رد الرمانى لهذا الوجه فهو بعيد لأن الحذف لأجل الإيجاز مقصد من مقاصد البلاغيين أما الاستعمال فهو طريق من طرائق الإبانة ، ولذا فإن " كفى " فى الشعر فعل ماض مراد به الإخبار ، أما فى الآية فلفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر .

ومن القائلين بأصالة الباء الفراء [٢] ، أما القائلون بالزيادة فقد ذكر الرازى جامعًا أقوال من سبقه أن الباء فى قوله تعالى : ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً ﴾ النساء من الآية ٦ ، و ﴿ وكفى بربك ﴾ الإسراء من الآية ١٧ ، فى جميع القرآن زائدة [٣] .

وذكروا سر زيادتها – وهو شائع لديهم – لتأكيد الاتصال : أى لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل فالفاعل يطلب فاعله طلبًا لابد منه والباء توصل الأول بالثانى فكأن الفعل يصل إلى الفاعل وزادته الباء اتصالاً فهى لتأكيد معنى يراد لا لتأكيد لفظ فى السياق ، ونقل عن ابن الشجرى أنه فعلوا ذلك إيذانًا بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره فى عظم المنـــزلة فضعف لفظها ليضاعف معناها [٤] .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) ينظر : معانى القرآن ٢ / ١١٩ .

(٣) ينظر : مفاتيح الغيب ٩ / ١٩٣ .

(٤) البرهان للزركشى ٤ / ٢٥٢ .

ونقول إن هذا التعبير القرآنى " كفى بـــ " جاء تذييلاً ملائمًا للسياق مقررًا لمواقف سابقة وجاءت الباء لتفيد الإلصاق أو المدح أو التبيين كما يحدده السياق .

ب - التعبير بالماضى عن المستقبل وبالحال عن الاستقبال :

بين السهيلى أن العدول من الماضى إلى الحال أو الاستقبال يكون الغرض منه حكاية الفعل إذا وقع ، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته وساق كثيرًا من الآيات القرآنية التى يكون الفعل فيها بلفظ الماضى والمراد المستقبل ، وذلك كله حكاية للحال ، إذ ليس شىء منه حاضرًا ، يقول فى مسألة دلالة المضارع على الزمان : " فعل الحال لا يكون مستقبلاً وإن حسن فيه (غد) كما لا يكون الفعل مستقبلاً حالاً أبدًا ، ولا الحال ماضيًا ، فإن قلت : كيف يكون حالاً " يقوم زيد غدًا " وهو فى زمان مستقبل ؟ قلنا : إنما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع ، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ ﴾[١] ، والوقوف مستقبل لا محالة ، ولكن جاء بلفظ الماضى حكاية لحال يوم الحساب فيه ؛ لأنه مترتب على وقوف قد ثبت . وكذلك قول الله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾[٢] ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ ﴾[٣] وهذا كثير فى القرآن ، الوقت مستقبل والفعل بلفظ الماضى . ونحو منه قول : (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ)[٤] هذا من شيعته وهذا من عدوه وهذا كله حكاية للحال ، إذ ليس شيء من حاضراً ، فذلك :

---

(١) سورة الأنعام آية ٣٠ .

(٢) سورة القصص آية ٦٣ .

(٣) سورة غافر آية ٤٩ .

(٤) سور القصص آية ١٥ .

" يقوم زيد غداً " ، ولا يذهب بعد غد ، هو حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع [١] .

وما أشار إليه السهيلى من مجيء الماضى والمراد المستقبل كما فى الآيات القرآنية السابقة لغرض الحكاية وتصوير الهيئة إذا وقعت لم أجد له إشارات عند من سبق من أمثال الفراء والزجاج والطبرى والزمخشرى مما يعنى أنه مبتكر لهذه التحليلات البلاغية فى الآيات القرآنية التى ساقها ، وإنما ردد ما قاله أو قرب منه ما ذكره المفسرون بعده إذ قالوا : إن التعبير بالماضى فى قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ ﴾ بدلا من المستقبل للتنبيه على تحقيق وقوعه لصدوره عمن لا خلاف فى خبره [٢] .

ومن التعبير بالماضى بدلا من المستقبل ما جاء فى حديث السهيلى عن قوله تعالى ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٣] وقوله تعالى ﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [٤] . وما مثل ذلك من قولك : أقام زيد أم قعد .

ولخص السهيلى السر فى ذلك من وجهين : الأول : أن فى هذا التركيب معنى الشرط والشرط يقع بعده المستقبل بلفظ الماضى تقول : إن قام زيد غداً قمت .

الثانى : أن المتكلم إذا قصد عدم تقييد الحدث بزمان دون زمان ولا بحال استقبال دون حال معنى استخدم الفعل بلفظ الماضى الذى لا زوائد فيه وذلك لكونه أخف على اللسان وأقرب إلى لفظ الحدث المشتق منه .

---

(١) نتائج الفكر ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) ينظر : روح المعانى ٧ / ١٢٨ والتحرير والتنوير ٩ / ٢٠٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٦ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٩٣ .

يقول السهيلى " فإن قيل : فلم جاء بلفظ الماضى أعنى قوله (أأنذرتهم) وكذلك (أدعوتهم أم أنتم صامتون) و " أقام زيد أم قعد " ولم يجيء بلفظ الحال ولا المستقبل ؟ فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن فى الكلام معنى الشرط ، والشرط يقع بعده المستقبل بلفظ الماضى ، تقول : " إن قام زيد غداً قمت " ، وههنا يتقدر ذلك المعنى كأنك قلت : " إن قام زيد أو قعد لم أباله " [(١)] " ولا ينفع القوم إن أنذرتهم أو لم تنذرهم " .

فلذلك جاء بلفظ الماضى . وقد قال الفارسى [(٢)] قولاً غير هذا ولكنه قريب منه فى اللفظ ، قال : " إن ألف الاستفهام تضارع " إنْ " التى للجزاء ؛ لأن الاستفهام غير واجب كما أن الشرط ليس بحاصل إذا عُدم المشروط " .

وهذه العبارة فاسدة من وجوه يطول ذكرها ، ولو راعى المعنى الذى قدمناه لكان أشبه ، على أنه عندى مدخول أيضاً ؛ لأن معنى الشرط يطلبُ الاستقبال خاصة دون الحال والمضى . وقوله (سواء عليكم أدعوتهم) و (سواء عليهم أأنذرتهم) لا يختص بالاستقبال ، بل المساواة فى عدم المبالاة موجودة فى كل حال ، بل هى أظهر فى فعل الحال ، ولا يقع بعد حرف الشرط فعل حال بوجه [(٣)] .

---

(١) فى المصباح : " لا أباله ، ولا أبالى به ، أى (أهتم به ولا أكثرت له) .

(٢) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، أخذ النحو عن الزجاج وابن السراج وغيرهم ، يقول عنه الذهبى : وكان مهتمًا بالاعتزال وقد فضله بعضهم عن المبرد ، وتوفى فى بغداد سنة ٣٧٧ هـ . ينظر : نزهة الألباء لأبى البركات الأنبارى ص ٣٨٧ ، والعبر للذهبى ٣ / ٤ ، أما عن هذا القول الذى قاله ففى كتابه المصباح إذ يقول " لا أبا ليه ولا أبالى به أى لا أهتم به ولا أكترث له " .

(٣) نتائج الفكر ص ٤٣٣ .

والتحقيق فى الجواب أن نقول : قد أصلنا فى " نتائج الفكر " أصلاً ، وهو أن الفعل لم يشتق من المصدر مضافاً إلا ليدل على كون الاسم مخبراً عنه – أعنى الفاعل الذى كان المصدر مضافاً إليه – ولم تختلف أبنيته بعدما اشتق من المصدر إلا لاختلاف أحوال الحدث من مضى أو استقبال ، فإن كان قصد المتكلم ألا يقيد الحدث بزمان دون زمان ، ولا بحال استقبال دون حال مضى ؛ فليجعله مطلقاً بلفظ الماضى الذى لا زوائد فيه ، ليكون أخف على اللسان وأقرب إلى لفظ الحدث المشتق منه ؛ ألا ترى أنهم يقولون : " لا أفعله ما لاح برق " و " ما طار طائر " ، بلفظ الماضى خاصة لَّما أرادوا مدة مطلقة غير مقيدة ، وأنه لا يفعل هذا الشيء فى مدة لَوحِ البرق وطيران الطائر ونحو ذلك ، فلم يجاوز لفظ الماضى لأنه لا يريد استقبالا ولا حالاً على الخصوص .

فإن قلت : ولا يريد أيضاً ماضياً ، فكيف جاء بلفظ الماضى ، قلنا : قد قرن معه " لا أكلمه " و " أفعله " ، فدل على أن قوله " ما لاح برقٌ " لا يريد به لوحا قد انقضى وانقطع ، وإنما يريد مقارنة الفعل المنفى للفعل الآخر فى المدّة على الإطلاق والدوام ؛ فليس فى قوله " لاح " إلا معنى اللوح خاصة ، غير أنه ترك لفظ المصدر ليكون " البرق " مخبراً عنه كما تقدم . فإذا أردت هذا ولم ترد تقييداً بزمان فلفظ الماضى أخف وأولى . وكذلك قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم) ، أضاف الإنذار إلى المخاطب المخبر عنه به ، فاشتق من الإنذار الفعل ليدل على أن المخاطب هو فاعل الإنذار ، وترك الفعل بلفظ الماضى لأنه مطلق الزمان كله ، وأن القوم لم يبالوا بهذا ولا يبالون ، ولا هم فى حال مبالاة [1] .

فالسهيلى يقصد أن عدم مبالاة القوم بالإنذار وعدمه مطلقة فى الزمان كله غير مقيدة بزمن ولا بوقت من الأوقات وكأنه يريد أن التعبير بالماضى لإفادة تحقق

---

(١) نتائج الفكر ص ٤٣٤ .

وثبوت هذه الصفات ، وهى عدم المبالاة سواء فى الماضى أو فى المستقبل عند هؤلاء الذين يدعون إلى الإيمان فيعرضون ، هذا وقد سبق الإمام عبد القاهر الجرجانى السهيلى فأشار لدلالة الاستفهام وأن الهمزة فى دخولها على الفعل تعطى من المعانى ما لم تعطه فى دخولها على الاسم ، يقول الإمام عبد القاهر : " ومن أبين شىء فى ذلك الاستفهام بالهمزة فإن موضع الكلام أنك إذا قلت أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك فى الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده ، وإذا قلت أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك فى الفاعل من وكان التردد فيه ومثال ذلك أنك تقول : أبنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ..... تبدأ فى هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ، لأنك فى جميع ذلك متردد فى وجود الفعل وانتفائه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن ، وتقول : أأنت بنيت هذه الدار ؟ ..... فتبدأ فى ذلك بالاسم ، ذلك لأنك لم تشك فى الفعل أنه كان كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية ..... وإنما شككت فى الفاعل من هو فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك " [١] .

ويضيف الإمام عبد القاهر أن الاستفهام عن الفعل يفيد التقرير والإنكار ، يقول : " واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان وإنكار له لَمَ كان وتوبيخ لفاعله عليه " [٢] ، فالآية التى حللها السهيلى ليس الاستفهام فيها عن الفاعل وإنما عن الفعل وهو الإنذار ، ولذا ركز على دلالة الفعل هنا ، فالآية إنكار وتوبيخ لهؤلاء الذين لم ينجع فيهم الإنذار وعدمه .

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ص ١٤٦ – تحقيق د / محمد خفاجى .

(٢) ينظر : المرجع السابق ص ١٥٢ .

ومن وضع الماضى موضع المستقبل ما جاء فى حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ، وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ [١] . سورة الكافرون يقول السهيلى : " إن قيل : ما الفائدة فى تكرير لفظ الفعل فى بنية المستقبل حين أخبر عن نفسه ، وتكريره بلفظ الماضى حين أخبر عنهم فقال : (ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم) ؟

قلنا : فى ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله عز وجل له من الزيغ والتبديل والانحراف عن عبادة مولاه ، وأن معبوده واحد فى الحال وفى المآل ، وهو له بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم فى الدين وأغراضهم ، فهم معرضون لأن يعبدوا اليوم إلهاً ، وغداً آخر ، فلذلك قال (لا أعبد ما تعبدون) يعنى الآن ، (ولا أنتم عابدون ما أعبد) أنا الآن أيضاً . ثم قال : (ولا أنا عابد ما عبدتم) يعنى فيما يستقبل .

وأدخل فى " ما " معنى الشرط ، ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضى ، وهو مستقبل فى المعنى ، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط ، كأنه يقول : " مهما عبدتم شيئاً فلا أعبده " [٢] ويدلل السهيلى على صحة الوقوع بقوله فإن قيل : وكيف يكون فيها الشرط وقد عمل فيها الفعل ، وليس لها جواب ؟

قلنا : لم نقل إنها شرط محض ، ولكن فيها طرف من معناه ، لوقوعها على غير معين وإبهامها فى المعبودات ، كما كان ذلك فى (مَنْ) فى قوله عز وجل : ﴿ كَيْفَ

---

(١) سورة الكافرون الآيتان (٣ ، ٤) .

(٢) نتائج الفكر ١٨٤ ، ١٨٥ .

نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[١] ، حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضى ، وقد عمل فيها الفعل وليس له جواب لقربها من الشرطية فى المعنى ؛ لأن معنى الكلام : " من كان فى المهد صبياً ، فكيف نكلمه ؟ " فجاءت " كان " بلفظ الماضى ، والمراد بها الاستقبال ، لما فيها من معنى الشرط . وهذا كله معنى قول " الزجاج "[٢] وغيره . فإذا ثبت هذا فلا تنكرن أن يكون فى " ما " من قوله تعالى : ﴿ ما عبدتم ﴾ معنى الشرط ، بل هو فيها أبين ، وإذا كان كذلك فقد وضحت الحكمة التى من أجلها جاء الفعل بلفظ الماضى من قوله : ﴿ ولا أنا عابد ما عبدتم ﴾ ، بخلاف قوله :﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ ، لبعد " ما " فيها عن معنى الشرط ؛ تنبيها من الله تعالى على عصمة نبيه – صلى الله عليه وسلم – عن اتباع هواه ، وتوفيقه إياه إلى أن لا يتخذ رباً سواه ، لا إله إلا هو "[٣] . وكأن السهيلى هنا يبرر لوقوع الماضى بعد (ما) موقع المستقبل لتضمن (ما) معنى الشرط ، يضاف إلى هذا نظرة السهيلى الثاقبة والنافذة فى سبر أغوار الكلام والوقوف على سياقاتها وتفريقه فى الإخبار عن الكافرين ، والإخبار عن رسول الله (ص) وما كشف من دلالات ونكات من البلاغة العالية ، فالرسول لعصمته من الزلل ثابت على إله لا يغير ويبدل لرسوخ عقيدته ، والكفار لعدم ثبات عقيدتهم فهم يغيرون ويبدلون فاليوم يعبدوا الهاً وغداً آخر ، فأخبر عن كل بما هو أليق به .

---

(١) سورة مريم آية ٢٩ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى ، من أصحاب المبرد ، يقول السيرافى عنه : كان أشد لزومًا لمذهب البصريين من ابن كيسان . توفى سنة ٣١١ هـ ، وقيل ٣١٦ هـ . ينظر : طبقات النحويين البصريين للسيرافى ص ٨٠ .

(٣) نتائج الفكر ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

ثالثا : الاستفهام

تعرض السهيلى للاستفهام فى كتابه نتائج الفكر فى النحو ، وذكر أنه يفيد معانى بلاغية منها التفخيم والتهويل .

يقول السهيلى : " أما وقوع " أى " نعتاً لما قبلها ، كقولك : مررت برجل أىّ رجل ، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام ؛ كأن الأصل : أىٌّ رجل ؟ على الاستفهام الذى يراد به التفخيم والتهويل ، ويشرح السهيلى معنى التفخيم فيقول " وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه ، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه . ثم يشير إلى الأصل الموضوع له الاستفهام وهو جهل الخاطب بما يسأل عنه فيقول : فأدخلوه فى " باب الاستفهام الذى هو موضوع لما يجهل ؛ ، لذلك قال الله سبحانه : (القارعة ما القارعة) [١] و (الحاقة ما الحاقة) [٢] ، أى : إنها لا يحاط بوصفها . فلما ثبت هذا اللفظ فى باب التفخيم والتعظيم للشيء قُرب من النعت والوصف ، حتى أدخلوه فى باب النعت ، وأجروه فى الإعراب على ما قبله . ونظائر هذا فى كلامهم كثير [٣].فالاستفهام فى الآيتين يفيد التفخيم والتهويل من شأن يوم القيامة . كذلك أفاد السهيلى أن الاستفهام يأتى للتسوية .

وقد عرف البلاغيون التسوية بأنها طلب يوحى بأن الشيئين المراد على حد سواء [٤] وتستعمل فى مقام يتوهم فيه المخاطب أن أحد الأمرين أرجح من الآخر [٥] .

---

(١) سورة القارعة آية ١ ، ٢ .

(٢) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

(٣) نتائج الفكر ص ٢٠١ .

(٤) البلاغة العربية فى ثوبها الجديد – بكرى شيخ أمين ١ / ١٠٧ .

(٥) شروح التلخيص ٢ / ٣١٨ .

وإفادة الاستفهام للتسوية جاء عند حديثه عن دلالة الاستفهام فى قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ البقرة الآية ٦ .

ويقول : فإن قيل : فما بال الاستفهام فى هذه الجملة ،والكلام خبر محض ؟ قلنا الاستفهام مع " أم " يعطى معنى التسوية ؛ فإذا قلت : " أقام زيد أم قعد ؟ " ، فقد سويت بينهما فى علمك. فهذا جواب فيه مقنع [١] .

وكذلك يقول السهيلى فى إفادة الاستفهام التقرير قوله : فصل فى " أم العاطفة " لقوله تعالى (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم) [٢] لأن القرآن كله مبنى على تقرير الجاحدين وتبكيت المعاندين وهو كله كلام واحد كأنه معطوف بعضه على بعض فإذا وجدت " أم " وليس قبلها استفهام فى اللفظ : فهو متضمن فى المعنى معلوم بقوة الكلام كأنه يقول : أتقولون كذا أم تقولون كذا وأبلغك كذا أم حسبت أن الأمر كذا) [٣] ، وإفادة الاستفهام للتقرير أشار إليه قبل السهيلى الإمام ابن جرير الطبرى حيث يقول عن الآية أنها : " تقرير للنبى – صلى الله عليه وسلم – على حسابه أن أصحاب الكهف كانوا عجيباً بمعنى إنكار ذلك عليه أى لا يعطيه ذلك يحسب ما عظمه عليك السائلون من الكفرة فإن سائر آيات الله أعظم من قصتهم وأشيع هذا القول عن ابن عباس ومجاهد وقتاده بن اسحاق والخطاب للنبى – صلى الله عليه وسلم – [٤] .

---

(١) نتائج الفكر ص ٤٣٢ .

(٢) سورة الكهف آية ٩ .

(٣) نتائج الفكر ص ٢٦١ .

(٤) ينظر : الطبرى ص ٣٩٧٣ ، ص ٣٩٣٤ الجزء ٦ .

وللشيخ عبد القاهر الجرجانى كلام طيب فى الاستفهام بالهمزة وإفادتها للتقرير يقول : " واعلم أن هذا الذى ذكرت لك فى الهمزة وهى للاستفهام قائم فيها إذا هى كانت للتقرير ، فإذا قلت أأنت فعلت ذاك ؟ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمروز : ﴿ أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [١] ، لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم : أأنت فعلت هذا ؟ ، وقال هو عليه السلام فى الجواب : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [٢] ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلتُ أو لم أفعل " [٣] .

وعن الآية التى حللها السهيلى يقول الإمام عبد القاهر : " قوله (لا يؤمنون) تأكيد لقوله ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٤] ، وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ [٥] ، تأكيد ثان أبلغ من الأول ، لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر ، كان فى غاية الجهل ، وكان مطبوعًا على قلبه لا محالة " [٦] .

---

(١) الأنبياء من الآية ٦٢ .

(٢) الأنبياء من الآية ٦٣ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١١٣ .

(٤) سورة البقرة من الآية ١٠ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٧ .

(٦) دلائل الإعجاز ص ٢٢٨ .

رابعاً : الحذف وأسراره البلاغية :

أشاد البلاغيون بفن الحذف وأفصحوا عن ملامحه الجمالية ، فقعدوا له القواعد ، ووضعوا له الشروط وأظهروا المزايا ، وكان لمظاهر الحذف فى القرآن أكبر عون للبلاغيين على تعريف جهاته ورصد حالاته وكشف أسراره مقيساً عليه كل أمر بليغ وأدب ممتع [١] .

وقال عنه الامام عبد القاهر : هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن [٢] كما أنه من طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره أو ما يرشد إليه سياق الكلام وما ذلك إلا لأن أصل بلاغتها فى هذه الوجازة التى تعتمد على ذكاء القاريء أو السامع وتعول على إثارة حسه وتنشيط فكره [٣] ، وقد تناول السهيلى الحذف وعرض لمسائل تتعلق بهذا الباب منها :

أ - حذف الحرف : وذلك فى حديث السهيلى عندما قال : " ربما حذفوا الألف فى غير موضع الخفض ، ولكن إذا حذفوا الخبر ، يقولون مه يا زيد ؟ (أى) : ما الخبر وما الأمر ؟ فحين كثر الحذف فى المعنى كثر فى اللفظ . ولكن لابد من هاء السكت لتقف عليها .

ومنه قولهم : " مَهْيَمَ ؟ [٤] " ، كان الأصل : مَهْ يا امرؤ ؟ أو : يا مقبل ؟ ثم حذفوا إيجازاً و تخفيفاً كما قالوا : أيش ؟ يريدون : أى شيء ؟ و : م الله . يريدون :

---

(١) ينظر : خصائص التعبير القرآنى – د / عبد العظيم المطعنى ٢ / ٥ .

(٢) دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى ١٧٠ .

(٣) ينظر : خصائص التراكيب د / محمد أبو موسى ١١١ .

(٤) مهيم فى اللسان عن أبى عبيد : مهيم : كلمة يمانية معناها : ما أمرك وما هذا الذى أرى بك ؟

أيمن الله . ثم صيروا الكلمتين كلمة واحدة ، فقالوا : مَهْيَمْ ! قالها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لعبد الرحمن بن عوف ، حين رأى عليه خلوقاً ، فأنكره [١] ، [٢]

فالسهيلى جعل علة حذف الألف من (ما) الاستفهامية الإيجاز والتخفيف ، ومعروف أن الإيجاز من أغراض الحذف وهو غرض تردد كثيراً على ألسنة العلماء المتقدمين من أمثال السهيلى ، يقول سيبويه فى باب حروف الإضافة : " ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر فى كلامهم وحذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينوون " [٣] ، ولاشك أن البلاغة كما تهتم بحسن المعنى وجودة الصياغة ، فإنها كذلك تهتم ببلاغة الآداء وحسنه والذى يتمثل هنا فى علة التخفيف على اللسان التى جعلها السهيلى هنا داعيًا للحذف وغرضًا له .

والحق أن هذا النوع من الحذف أعنى حذف الحرف لم يأخذ مكانته فى الدراسات البلاغية ولم يلق الاهتمام الذى حظى به غيره مع أنه " من الإشارات ما يوجب على المشتغل بأسرار اللغة وبلاغتها أن ينسب إليها ، وخاصة أننا نجد فى إشارات علمائنا السابقين ما يلمس الجانب البلاغى فى هذا النوع من الحذف ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [٤] أى ليقضى بالياء ولكن

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب النكاح ج ٧ . ص ٥ .

(٢) نتائج الفكر ص ١٩٧ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٤) سورة الزخرف آية ٧٧ .

حذفت فى نداء الترخيم ، وأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن تمام الكلام ، وهذه علة بلاغية ، لأنها تشير إلى ما وراء هذا الحذف من ضيق الصدر وغلبة اليأس ومعاناة الهول معاناة شغلتهم عن إتمام الكلام . (١)

ب - حذف الفعل : اتفق النحاة والبلاغيون على أنه لا حذف فى الكلام إلا بدليل يدل عليه وهذا الدليل يتحقق عندهم بمساعدة القرائن المقالية المتمثلة فى حركات الإعراب أو سياقات التراكيب وبمعونة القرائن الحالية ، ويقصد بها مقام التكلم أو حالة المتلقى (٢) .

ولاشك أن وجود القرينة عند إرادة الحذف شى مهم يرتبط بفكرة المقام الذى يدور فيه الكلام وعندئذ يكون الحذف مؤديًا دوره البلاغى لارتباطه بالمقام وذلك لأن ما من شىء يحذف " إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره فى النفس أولى وآنس من النطق به " (٣) .

هذا وقد تعرض له السهيلى فقال : وأما ما تعلق به الباء من " بسم " فمحذوف ، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا ، إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره كما يجوز فى كل ما يحذف تخفيفاً ، ولكن فى حذفه فوائد ومعان ، منها : أنه موطن ينبغى أن لا يقدم فيه سوى ذكر الله ، فلو ذكرت الفعل _ لاسيما وهو لا يستغنى عن فاعله – كان ذلك مناقضاً للمقصود فكان فى حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ، كما

---

(١) ينظر خصائص التراكيب ص ١١٢ .

(٢) ينظر : الطراز للعلوى ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١ / ٩٣ ، ٩٦ – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

تقول فى الصلاة : " الله أكبر " ، ومعناه : من كل شيء ولكن لا تقوله ليكون اللفظ فى اللسان مطابقاً لمقصود الجنان ، وهو أن لا يكون فى القلب ذكر إلا لله وحده .

وفائدة أخرى فى حذف الفعل ، وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون فى الأمر نحو : " إياك والطريق " ، الطريق ونحو ذلك .

والمتكلم بـــ " بسم الله الرحمن الرحيم " هو الله سبحانه ، وهو أمر عباده بالابتداء بها فى كل سورة من القرآن . وفائدة ثالثة : وهو أنه إذا حذف الفعل صلح الابتداء فى كل عمل أو شغل ؛ فليس فعل أولى بها من فعل ، فكان الحذف أعم من الذكر وأبلغ ، مع الاستغناء عنه بالمشاهدة ، والله – سبحانه – أعلم [١] .

فتلاحظ أن الفوائد التى ذكرها السهيلى لحذف الفعل فوائد عظيمة لم يشر إليها أحد قبله ، وهى فوائد داخلة فى صميم علم البلاغة .

ج - **حذف المضاف** : وحذف المضاف يقع كثيراً فى القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[٢] فحذف المضاف فى الآية وأقيم المضاف إليه مقامه والتقدير : أشربوا فى قلوبهم حب العجل ، وفى إسناد الشراب إلى ذات العجل مبالغة كأنه بصورته أشربوه [٣] كما أن فى هذا التعبير يظل الخيال يتمثل تلك المحاولة العنيفة الغليظة وتلك الصورة الساخرة صورة العجل يدخل فى القلوب ويحشر فيها حشراً حتى ليكاد ينسى المعنى الذهنى التى جاءت تلك الصورة لتؤديه وهو حبهم الشديد لعبادة العجل [٤] .

والسهيلى ذكر أن المضاف يحذف لأغراض بلاغية منها المبالغة والتفخيم .

---

(١) نتائج الفكر للسهيلى ص ٥٥ .

(٢) سورة البقرة ٩٣ .

(٣) ينظر : البحر المحيط لأبى حيان ١ / ٤٥٩ طبعة دار الريان .

(٤) فى ظلال القرآن للشيخ سيد قطب ١ / ٩١ طبعة دار الشروق .

يقول : إذا نُعت الاسم بصفه هى لسببه ، فإن فيه ثلاثة أوجه أحدها – وهو الأصل – أن تقول : مررت برجل حسن أبوه ، بالرفع وإنما قلنا : إن هذا هو الأصل ، لأن الحسن ليس له فيجرى صفة عليه . وإنما ذكرت الجملة ليُميز بها بين الرجل وبين من ليس عنده أبٌ كأبيه ، فلما تميز بالجملة من غيره صارت فى موضع النعت . وتدّرجوا من ذلك إلى أن قالوا : حسن أبوه ، فأجروه نعتاً على الأول وإن كان للأب ، من حيث : تميز به وتخصص كما يتخصص بصفة نفسه .

والوجه الثالث ؛ برجل حسن الأب ، فيصير نعتاً للأول ، وتضمر فيه ما يعود عليه ، حتى كأن الحسن له . وإنما فعلوا ذلك مبالغة وتقريباً للسبب ، وحذفاً للمضاف وهو الأب ، وإقامة للمضاف إليه مقامه وهو الهاء ، فلما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار ضميراً مرفوعاً ، فاستتر فى الفعل ، فقلت : برجل حسن ، ثم أضفته إلى السبب الذى من أجله صار حسناً وهو الأب ، ودخول الألف واللام على السبب إنما هى لبيان الجنس .

وهذا الوجه الثالث لا يجوز إلا فى الموضع الذى يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وذلك غير جائز على الإطلاق ، وإنما يجوز حيث يقصدون المبالغة وتفخيم الأمر[١] .

وكذلك يحذف المضاف لغرض الإيجاز والاختصار يقول السهيلى : والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو فى زمانه ، وفارس هذا الشأن ومالك عنانه ، يقول فى كتاب " الإيضاح " فى قوله سبحانه ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾[٢]: إنها بدل من

---

(١) نتائج الفكر ٢١٠ ، ٢١١ .

(٢) سورة البروج الآية ٥ .

" الأخدود بدل الاشتمال " [١] والنار جوهر وليست بعرض ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود ، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال ! وذهل أبو على عن هذا وترك ما هو أصح فى المعنى وأليق بصناعة النحو ، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : قتل أصحاب الأخدود ، أخدود النار ذات الوقود " ، فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، كما قال :

رَضيعى لبان ثدى أمٍّ تحالف

فى رواية الخفض ، أراد : لبان ثدى أم ، فحذف المضاف إيجازاً واختصاراً [٢] ، وليس الفارسى وحده الذى قال بأن " النار " بدل اشتمال من " الأخدود " بل ذهب إلى ذلك الزمخشرى فقال : " النار بدل اشتمال من الأخدود " ذات الأخدود " وصف لها بأنها نار عظيمة لها ما يرتفع به لهبها من الحطب الكثير وأبدان الناس [٣] ، وكذلك حكى الألوسى غير أنه قدر الضمير فى بدل الاشتمال ، وعلل لحذفه فقال : " النار بدل اشتمال من الأخدود ، والرابط مقدر أى فيه ، أو أقيم إلى مقام الضمير ، أو لأنه معلوم اتصاله به ، فلا يحتاج لرابط وكذا كل ما يظهر ارتباطه فيما قبل [٤] .

ولاشك أن رأى السهيلى أولى بالترجيح ، لأنه أدخل فى البلاغة ، ولأن الحذف لأجل الإيجاز والاختصار مقصد من مقاصد البلاغيين .

---

(١) قال الفارسى فى الإيضاح ، ٥٢ : وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبه ومنه قوله " قتل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود " فالأخدود مشتمل على النار.

(٢) نتائج الفكر ص ٣٠٨ .

(٣) الكشاف ٤ / ٢٠٠ .

(٤) روح المعانى ١٦ / ١٦٠ .

(د) حذف المفعول :

وقد تعرض السهيلى لحذف المفعول ورأى أنه .

١ – يحذف لعلم السامع به يقول : وفعل يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر " .

أصل هذا الفصل : أن كل فعل يقتضى مفعولاً ويطلبه ، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر ، ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور . وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعدٍّ بغير حرف ، فيسقط حرف الجر من أجله ، فالأول نحو :

" نصحت لزيد " ، و " شكرت له " ، و " كلِتُ له " : المفعول فى هذا محذوف ، والفعل واصل إلى ما بعده بحرف [١] .

٢ – كذلك يحذف لغرض الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد يقول السهيلى وأما قولهم : " سمع الله لمن حمده " [٢] فمفعول " سمع " محذوف ؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها ، فاللام على بابها ، إلا أنها تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع ، فاجتمع فى الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهو الاستجابة لمن حمده [٣] .

٣ – كذلك يحذف لإفادة الإيجاز وتمام المعنى .

يقول السهيلى فى تحليل قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [٤] ليست " اللام " لام المفعول . كما زعموا ولا هى زائدة [٥] .

---

(١) ينظر : المرجع السابق ص ٣٥٢ .

(٢) فى تاج العروس (قولهم سمع الله لمن حمده) أى أجاب الله دعاء من حمده فوضع السمع موضع الإجابة .

(٣) نتائج الفكر ٣٥٣ .

(٤) النمل من الآية ٧٢ .

(٥) فى الكشاف ٣ / ٣٠٠ " استعجلوا العذاب الموعود به ، فقيل لهم : عسى أن تكون ردفكم بعضه وهو عذاب يوم بدر فزيدت اللام للتأكيد ، و ينظر : معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٩٩ .

ولكن " ردف " فعل متعدٍّ ومفعولها غير هذا الاسم . كما كان مفعول " سمع " غير الاسم المجرور ، ومعنى ردف تبع وجاء على الأثر فلو حملت على الاسم المجرور لكان المعنى غير صحيح إذا تأملته ولكن المعنى : ردف لكم (استعجالكم) وقولكم لأنهم قالوا : " متى هذا الوعد ؟ " ثم حذف المفعول الذى هو القول والاستعجال ، اتكالا على فهم السامع ودلت "اللام " على الحذف : لمنعها الاسم الذى دخلت عليه أن يكون مفعولاً ، وآذنت أيضاً بفائدة أخرى .

وهى معنى " عجل لكم " فهى متعلقة بهذا المعنى ، فصار معنى الكلام : قل : عسى أن يكون عجل لكم ، بعض الذى تستعجلون ، فردف قولكم واستعجالكم فدلّت " ردف " على أنهم قالوا واستعجلوا ودلّت اللام على المعنى الآخر ، فانتظم الكلام أحسن نظام ، واجتمع الإيجاز مع التمام [١] .

وقد يحذف المفعول لنكتة تتعلق بدلالة الألفاظ واختلافها عندما تقرن بحرف الجر ، وعندما تجرد منه على نحو ما ذكره السهيلى فى مثال كلت لزيد ، وكلتُ زيداً يقول : وأما " كلت لزيد " (ووزنت له) فمفعولها غير " زيد " ، لأن مطلوبهما ما يكال أو يوزن ، فالأصل دخول اللام ، ثم قد يحذف لزيادة فائدة ؛ لأن كيل الطعام ووزنه يتضمن معنى المبايعة والمعاوضة إلا مع حرف اللام ، فإن قلت : " كِلتُ لزيدٍ " أخبرت بكيل الطعام خاصة وإذا قلت " كلت زيداً " فقد أخبرت بمعاملة و بمبايعة مع الكيل ، كأنك قلت : بايعت زيداً بالكيل والوزن ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [٢] أى بايعوهم كيلاً ووزناً " [٣] ، فالسهيلى يرى أن إسقاط " اللام " وإيصال الفعل إلى المفعول فيه معنى زائد عن كيل الطعام ألا وهو

---

(١) نتائج الفكر السهيلى ص ٤٥٣ . ص ٤٥٤ .

(٢) المطففين ٣ .

(٣) نتائج الفكر ٣٥٣ .

الإخبار عن المعاملة والمبايعة التى تكون بين الناس بجانب الكيل ، ويرى الزمخشرى أن الضمير فى " كالوهم أو وزنوهم " راجع إلى الناس وفيه وجهان أن يراد كالوا لهم أو وزنوا لهم فحذف الجار وأوصل الفعل ... وأن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والمضاف هو المكيل أو الموزون ... " فالزمخشرى وجه الآية على توجيهين حذف المفعول ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، بينما اكتفى السهيلى بإظهار دلالة ذكر الحرف وتعلقه بالفعل مرة ، وعدم تعلقه به مرة أخرى .

هـ ـ حذف الضمير : أشار السهيلى إلى حذف الضمير فى الكلام لغرض ازدواج الكلام وطلب السجع يقول . فأما ما ذكر من قولهم " شهرٌ ترى ، وشهرٌ ثرى ، وشهر مرعى " [(١)] ، وجعله من هذا الباب بمنزلة " كله لم أصنع " و " زيد ضربت " فيا بعد ما بينهما هذه نكرة وما بعدها صفة لها لا خبر عنها ، فلم يصح نصبه بها ، لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف .

وحسن حذف الضمير لأن الحذف فى الصفة أحسن منه فى الخبر [(٢)] ، وزاده حسناً ههنا ازدواج الكلام وطلب السجع فشهر فى هذه الكلمات مبنى على ما قبله ، وكأنه يقول : " السنة شهر ترى ، وشهر ثرى ، أو : " من السنة " [(٣)] .

ز ـ حذف الجواب :

يحذف الجواب عند السهيلى وعند غيره من علماء النحو والبلاغة وذلك إذا دلّ عليه دليل ويكثر هذا فى جواب " رب " وفى الكلام المعطوف على الواو .

---

(١) هذا مثل يقول الميدانى فى مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ : يعنون شهور الربيع ، أى يمطر أولاً ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعم . وأرادوا : شهر يرى فيه ، وشهر ترى فيه وإنما حذف النونين من ثرى ومرعى فى المثل لمتابعة " ثرى " ، الذى هو الفعل .

(٢) فى المغنى ٥٥٧ . الحذف من الصلة أقوى منه فى الصفة ، ومن الصفة أقوى منه فى الخبر .

(٣) نتائج الفكر ٤٣٧ .

يقول السهيلى فى حذف جواب " رب " ومن هذا الباب الواو المتضمنة لمعنى " ربّ " ؛ فإنك تجدها فى أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها ، من فخر أو مدح أو غير ذلك . فهذه كلها معان مضمرة فى النفس ؛ وهذه الحروف عاطفة عليها وربما صرحّت العرب بذلك المضمر كقول ابن مسعود ـ رضى الله عنه دع ما حاك فى نفسك وإن أفتوك عنه وأفتوك ....) ولذلك حذف كثير من الجوابات فى القرآن الكريم لدلالة " الواو " عليها لعلم المخاطب أن الواو عاطفة ولا يعطف بها إلا على شيء كقوله تعالى ﴿ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ ﴾[١] وكقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [٢] وهو كثير مما يحذف فيه الجواب وعطف بالواو على المحذوف [٣] .

وذهب الألوسى : أن جواب " لما " فى قوله تعالى : ﴿ فلما ذهبوا وأجمعوا أن يجعلوه ﴾ محذوف وذلك إيذاناً بظهوره وإشعاراً بأن تفضيله مما لا يحويه فلك العبارة [٤] .

وأضاف الطاهر بن عاشور إلى أن مثل هذا الحذف كثير فى القرآن وهو من الإيجاز الخاص بالقرآن فهو تقليل فى اللفظ لظهور المعنى [٥] وقدر الزمخشرى المحذوف فقال : مفعول (وأجمعوا) ..جواب لما محذوف ومعناه فعلوا به ما فعلوا من الأذى[٦] .

---

(١) سورة يوسف آية ١٥ .

(٢) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٣) نتائج الفكر ٢٦١ / ٢٦٢ .

(٤) روح المعانى ١٢ / ١٦٦ .

(٥) التحرير والتنوير ١٠ / ٦٦ .

(٦) الكشاف للزمخشرى ٣ / ٩٥ .

خامساً التعريف والتنكير :

أشار السهيلى إلى التعريف والتنكير وذلك من خلال حديثه عن إعجاز آية الذاريات وكشف من خلال هذا عن دقائق ولمسات بلاغية قيمة فى قوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[١] .

فيقول : إدخال " الألف واللام " على " سلام " يشعر بذكر الله سبحانه ، لأن السلام من أسمائه تعالى ، ويشعر أيضاً بطلب معنى السلامة منه ، لأنك متى ذكرت اسماً من أسمائه فقد تعرضت لطلب المعنى الذى اشتق ذلك الاسم منه . ويشعر أيضًا فى بعض المواضع بعموم التحية وأنها غير مقصودة على المتكلم ، فأنت ترى أنه ليس قولك : " سلام عليك " أى " سلام منى " ، بمنزلة قولك : " السلام " فى العموم فقف على هذا الأصل تلح لك أسرار كثيرة منها : إجماع الأمة على أن السلام من الصلاة بالألف واللام ، إذ الصلاة كلها ذكر لله تعالى فلا يدخل فيها إلا باسم من أسمائه .

قال سبحانه وتعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾[٢] ، فسبح من " السبحة " ، وهى الصلاة . كذلك لا يخرج منها إلا باسم من أسمائه ، هو السلام معرفاً بالألف واللام ؛ فاجتمع فيه الذكر والتحية معاً . ومن أسرار هذا الفصل أيضاً حذف الألف واللام فى القرآن من قوله تعالى ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾[٣] و ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾[٤] و ﴿ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ ﴾[٥] ؛ لاستغناء هذه المواطن عن الفوائد الثلاثة التى

---

(١) سورة الذاريات آية ٢٥ .

(٢) سورة الواقعة آية ٧٤ .

(٣) سورة الصافات آية ١٩ .

(٤) سورة مريم آية ١٥ .

(٥) سورة الصافات آية ٧٩ .

التى تقدم ذكرها فى " الألف و اللام " ؛ لأن المتكلم ها هنا هو الله سبحانه ؛ فلم يقصد تبركاً بذكر الاسم الذى هو السلام ، ولا تعرضاً وطلباً كما يقصده العبد ، ولا عموماً فى التحية منه ومن غيره ، لأن سلاماً منه – سبحانه – كاف من كل سلام ومغن عن كل تحية ، ومرب على كل أمنية ، فلم يكن لذكر " الألف واللام " معنى ها هنا ، كما كان لها فى قول المسيح عليه السلام . ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾[1] ؛ لأن هذا العبد الصالح يحتاج كلامه إلى هذه الفوائد الثلاث ، و أو كدها كلها العموم ، لأنه مستحيل أن يقع سلامه على نفسه خاصة ، ويبعد أيضاً رغبته عن ذكر مولاه ، وتركه التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه .

ومن فوائد هذا الأصل أيضاً إجماعهم فى الرد على قولهم " السلام عليك " : عليك السلام بالألف واللام ، لأنها لو سقطت هنا لصار الكلام خبرًا محضًا ، كما تقدم فى قوله : " عليك دين " و " فى الدار رجل " أنه خبر عن المجرور فى الحقيقة ، وإذا صار خبرًا بطل معنى التحية والدعاء ، لأن المسلم يبدأ بالأهم وهو ذكر السلام ، فليس بمسلم من قال : " عليك سلام " ، إنما المسلم من قال : " السلام عليكم " ، لأن موضوع السلام للأحياء إنما هو للأنس ورفع الوحشة والإشعار بسلامة الصدور والدعاء لابد فيه من ذكر المدعو وهو السلام بالألف واللام ، فإن نكرته فليس باسم من أسمائه ، فعرف بالألف واللام إشعارًا بالدعاء للمخاطب وأنك راد عليه التحير لا مخبر ، فلم يكن بد من الألف واللام فاعرفه [2] .

---

(١) سورة مريم آية ٣٣ .

(٢) نتائج الفكر ص ٤١٦ .

وبعد أن وقف السهيلى على النكات واللطائف فى تعريف السلام بالألف واللام عرض للسلام الموجود فى أول الرسائل وكشف عن دقائق ولطائف تنكيره فقال : وأما أوائل الرسائل فقد أجمع على إسقاط الألف واللام فيها ، إذ قد تقدم أنها مشعرة بالعموم ، والكاتب مؤكد لخصوص نفسه بالتسليم ، مشعر بسلامة وده للمكتوب إليه لاسيما عند افتتاح الكلام ، ليستشعر المكتوب إليه الأنس والسلامة من الكاتب على الخصوص من غير التفات إلى طلب العموم وهذا المعنى كله إنما يحصل بإسقاط الألف واللام [(١)] .

ولم يفت السهيلى أن يشير إلى ملمح مهم وهو الفوائد من تعريف السلام فى ختام الرسائل فيقول : فإذا ختم الرسالة قال : " والسلام عليك " مُعرفاً وذلك لثلاث فوائد :

إحداهما : أن الخصوص بسلام الكاتب قد حصل فى أول الكتاب ووقع الأنس به ، فكان العموم هنا أبلغ فى الدعاء ؛ فإنه لا يخص نفسه بل يجمع له سلامه وسلام غيره .

والفائدة الثانية : أن يختم باسم الله تعالى ، كما فعل فى الصلاة ، طلباً للأجر وتبركاً بالذكر . واكتفى فى أول الرسالة بـــ (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وحسبك به ذكراً .

---

(١) المرجع السابق ص ٤١٧ .

والفائدة الثالثة : بديعة جداً ، وهى أن الواو العاطفة توجب بناء الكلام على ما تقدم ؛ لا نقول كما قال القتيبى [١] : إنهم أرادوا السلام المتقدم عليكم لما رأى أن " الألف واللام " تكون للعهد فإن فى ذلك نقصاً فى الأدب وإخلالاً بمقاصد السلف ، لأنهم لا يريدون السلام المتقدم عليك ولكن أشعرت الواو بعطف فصلٍ على فصل من الكتاب ، فلما فرغ منها قال : والسلام يريد وبعد هذا كله " السلام عليك " . [٢]

ونلاحظ فيما سبق على كلام السهيلى فى التعريف والتنكير أنه عرض له عرضاً يكشف عن حسه البلاغى المرهف ، وتذوقه للصيغ والتراكيب وقدرنه على سبر أغوار الكلام ، واستشراف العلل البلاغية التى يأتى إليها فى الكلام ، فذكر فوائد جمة فى تعريف وتنكير لفظ (السلام) وهذه الفوائد كانت لبنة من اللبنات الأولى والتى أفاد منها من أتى بعده فى فهم دلالات التراكيب البلاغية ، فهو لم يركن إلى المنطق النحوى الخاص بضبط القواعد ووضع القوانين التى تعصم اللغة من الخطل والإلباس والتعمية وفقط بل تجاوز ذلك بما يكشف عن دقائق وفروق فى التعبير بين الصيغ والألفاظ المعرفة والمنكرة ، والسهيلى لم يسر على منهج البلاغيين فى تناولهم لمبحث التعريف والتنكير إلا أنه أشار إشارات خاطفة وميضة أضاءت الطريق لمن أتى بعده ، كذلك ربط هذا المبحث بحال المتكلم وهو فى ذلك سابق لعصره إذ أن البلاغيين اهتموا كثيراً بحال المخاطب وقل اهتمامهم بالمتكلم " مع أن هناك من

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزى ، من أسرة فارسية كانت تقطن مرو ، ولد سنة ٢١٣ هـ ، ونشأ ببغداد فأخذ عن أعلامها ومنهم والده وابن سلام الجمحى والجاحظ وغيرهم ، توفى رحمه الله ببغداد سنة ٢٧٦ هـ . ينظر : مقدمة تأويل مشكل القرآن للسيد أحمد صقر ، والعبر للذهبى ٥٦/٢ .

(٢) نتائج الفكر ص ٤١٧ ، ٤١٨ .

ضروب التوكيد ما لا ينظر فيه لحال المخاطب وإنما ينظر إلى المتكلم فيؤكد له ويقر المعانى فى نفسه كما أحسها" [١] ، هذا ولم أجد فيما قرأت وراجعت من أقوال المفسرين من أشار إلى هذه المعانى التى ذكرها السهيلى غير أن الزمخشرى أشار إلى نكتة العدول من " سلامًا " بالنصب إلى " سلام " بالرفع على الابتداء ، وخبره محذوف معناه عليكم سلام للدلالة على ثبات السلام كأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذًا بأدب الله تعالى ، وهذا أيضًا من إكرامه لهم [٢] .

ثم يكشف السهيلى عن دلالات أخرى للتنكير والتعريف ، وذلك من خلال عرضه لأسماء الشهور كرجب ورمضان ، وأشباههما ، فيوضح أن هذه الشهور تصبح معرفة إذا أردتها لعام بعينه ، أو كان فى كلامك ما يدل على عام تضيفهما إليه ، فإذا فقدت هذه الشروط أصبح الاسم نكرة ، كقولك " صمت رمضان و رمضانا آخر " وإذا أصبح الأمر كذلك فإن دلالة النكرة هنا تدل على شيء واحد فيكون المقصود شهراً واحداً .

أما إذا كان معرفة بأن اقتران بما يدل على التمادى وتوالى العوام ، فإن المعنى حينئذ سيكون مختلفاً ، ولا يكون المراد شيئاً واحداً ، كما فى النكرة ، ولكن يكون المراد توالى الفعل والتمادى فيه على مر الأعوام ، وذلك كما مثل السهيلى بقوله " المؤمن يصوم رمضان " فالصوم هنا واقع فى كل عام على التمادى ، وذكر الإيمان قرينة تدل على المراد .

---

(١) ينظر : خصائص التراكيب د / محمد أبو موسى ٥٥ .

(٢) الكشاف ٤ / ٣٠ .

هذه الأصول وضحها السهيلى فى قوله (.. فرجب ورمضان وأشباههما أسماء أعلام إذا أردتهما لعام بعينه ، أو كان فى كلامك ما يدل على عام تضيفهما إليه ، فإن لم يكن ذلك صار الاسم نكرة ، تقول : " صمت رمضان ورمضانا آخر " ، و " صمت الجمعة وجمعة أخرى " ؛ إنما أردت جمعة أسبوعك ورمضان عامك . وإذا كان نكرة لم يكن إلا شهراً واحداً . كما تكون النكرة فى قولك : " ضربت رجلاً " ، إنما تريد واحداً . وأما إذا كان معرفة مقترنة بما يدل على التمادى وتوالى الأعوام ، لم يكن حينئذ واحداً كقولك : " المؤمن يصوم رمضان " فهو معرفة لأنك لا تريده لعام بعينه ، إذ لمعنى : يصوم رمضان من كل عام على التمادى ، وذكر الإيمان قرينة تدل على المراد ، ولو لم يكن فى الكلام ما يدل على هذا لم يكن محمله إلا على العام الذى أنت فيه أو عام تقدم له ذكر [١].

ثم ينتقل السهيلى إلى أفق أرحب يكشف من خلاله عن حسه البلاغى المرهف ، وقدرته الذهنية على المقارنة والموازنة بين الأساليب المختلفة ، وذلك من خلال رصده لحديث القرآن عن (رمضان) مضافاً إلى الشهر ، وخلو ذلك من الإضافة فى البيان النبوى الشريف ، وكشف من خلال هذا كله عن لمحات بلاغية أعطاها ذكر (رمضان) مضافاً إلى الشهر فى القرآن الكريم كما فى قوله تعالى ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [٢] وكذلك الأسرار البيانية التى ذكر من خلالها (رمضان) دون إضافته إلى الشهر كما فى حديث النبى – صلى الله عليه وسلم – " من صام رمضان إيماناً واحتساباً ... " وحديث " إذا دخل رمضان ... " وقبل أن يخوض السهيلى فى بيان الفروق بين الموضعين والفوائد المترتبة على كلاهما ، أبعد شبهة

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٨٣ .

(٢) البقرة من الآية ١٨٥ .

أن يكون الرسول – صلى الله عليه وسلم – فعل ذلك إيجازاً واختصاراً ، لأن القرآن أبلغ إيجازاً وأبين إعجازاً ، كما أنه من المحال أن يترك الرسول – صلى الله عليه وسلم – لفظ القرآن مع تحريه لألفاظه ، وإنما فعل ما فعل لحكمة مقصودة فى الكلام ذكرها السهيلى فى كلامه وهى أن ترك ذكر الشهر ليقع الصيام فى جميع الشهر ، أما لو قال " من صام شهر رمضان " لصار ظرفاً مقدراً بفى ولم يتناول الصيام جميعه .كما أشار السهيلى إلى طائفة من الكتاب كرهوا أن يقولوا رمضان ، ولا يقولوا شهر رمضان لاعتبارات ذكروها .

كما لم يفت السهيلى أن يشير إلى رأى عالم سبقه واعتنى بهذه المسألة وهو النسائى الذى جوز أن يقال : دخل رمضان ، أو صمت رمضان . بترك لفظ الشهر ، غير أنه لم يشر إلى علة ذلك ، ومثله فعل الإمام البخارى[١].

والسهيلى فى بحثه لهذه المسألة باحث موضوعى ، فهو يذكر المسألة ، ثم يعرض لمن تحدث فيها سواء بالمخالفة أو بالموافقة بأسلوب مؤدب فى غير تعال ، وهذا سمت العلماء الأجلاء .

يقول السهيلى عارضاً لهذه المسألة "وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه : ﴿ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ﴾[٢] وقال صلى الله عليه وسلم –:"من صام رمضان إيماناً واحتساباً " [٣] وقال " إذا دخل رمضان ... " [٤] الحديث ، وترك لفظ

---

(١) ينظر: نتائج الفكر ص ٣٨٤.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم ٣ / ٣٣ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم ٣ / ٣٢ ، ونصه " إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة " .

" الشهر " ومحال أيضًا أن يكون فعل ذلك إيجازاً واختصاراً ؛ لأن القرآن أبلغ إيجازاً وأبين إعجازاً ، ومحال أن يدع – عليه السلام – لفظ القرآن مع تحريه لألفاظه ، وما عُلم من عادته من الاقتداء به ، فيدع ذلك لغير حكمة ، بل لفائدة جسيمة ومعان شريفة اقتضت الفرق بين الموضعين . وإذا أردت معرفة الحكمة والتحقيق فى هذه النكتة ، فقد تقدم أن الفعل إذا وقع على هذه الأسماء الأعلام فإنه يتناول جميعها ولا يكون ظرفاً مقدراً بفى حتى يذكر لفظ الشهر أو اليوم الذى أصله أن يكون ظرفاً . وأما الاسم العلم فلا أصل له فى الظرفية . وإذا ثبت هذا فقوله سبحانه : ﴿ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ﴾ فى ذكر الشهر فائدتان وربما كانت أكثر من ذلك :

الأولى : أنه لو قال : " رمضان الذى أنزل فيه القرآن " لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه ، كما تقدم من قول " سيبويه " وهذا خلاف المعنى ، لأن الإنزال كان فى ليلة واحدة منه ، فى ساعة منها ، فكيف يتناول جميع الشهر ؟ فكان ذكر الشهر – الذى هو غير علم – موافقاً للمعنى ، كما تقول "سرت فى شهر كذا " فلا يكون السير متناولاً لجميع الشهر .

والفائدة الأخرى : أنه لو قال : " رمضان الذى أنزل فيه القرآن " لكان حكم المدح والتعظيم مقصوداً على شهر واحد بعينه ؛ إذ قد تقدم أن هذا الاسم وما هو مثله ، إذا لم تقترن به قرينة تدل على توالى الأعوام التى هو فيها لم يكن محمله إلا العام الذى أنت فيه ، أو العام المذكور قبله . فكان ذكر الشهر – الذى هو الهلال فى الحقيقة ؛ قال الشاعر [١] :

والشهر مثل قلامة الظفر

---

(١) لم أعثر على صاحب هذه الشطرة فيما طالعت من مظان .

يريد الهلال – فكان ذكره مضافاً إلى (رمضان) مقتضياً لتعليق الحكم الذى هو التعظيم بالهلال والشهر المسمى بهذا الاسم ، متى كان ، وفى أى عام كان ، مع أن " رمضان " وما كان مثله . لا يكون معرفة فى مثل هذا الموطن ، لأنه لم يرد لعام بعينه ، ألا ترى أن الآية فى سورة البقرة ، وهى من آخر ما نزل ، وقد كان القرآن أنزل قبل ذلك بسنين ، ولو قلت : (رمضان حج فيه زيد) تريد فيما سلف ، لقيل لك : أى رمضان كان ؟ ولزمك أن تقول : (حج فى رمضان من الرمضانات) حتى تريد عاماً بعينه كما سبق [١] .

وفائدة أخرى فى ذكر " الشهر " وهو التبيين فى الأيام المعدودات ، لأن الأيام تتبين بالأيام وبالشهر ونحوه ، ولا تتبين بلفظ " رمضان " لأنه لفظ مأخوذ من مادة أخرى ، وهو أيضاً علم فلا ينبغى أن تُبيَّن به الأيام المعدودات ، حتى يذكر الشهر الذى هو فى معناها ثم تضاف إليه .

وأما قوله – صلى الله عليه وسلم – " من صام رمضان " ففى حذف الشهر وترك ذكره فائدة أيضاً ، وهو تناول الصيام لجميع الشهر ، فلو قال : " من صام شهر رمضان " لصار ظرفاً مقدراً بفى ولم يتناول الصيام جميعه [٢] .

ثم يفترض السهيلى سؤالاً ويرد عليه كعادته فى مناقشاته وتحليلاته يقول : " فإن قيل : فينبغى أن يكون قوله : " من صام رمضان " مقصوراً على العام الذى هو فيه ، لما تقدم من قولكم : إنه إنما يكون معرفة عَلَما إذا أردته لعامك أو لعام بعينه .

---

(١) نتائج الفكر : ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) نتائج الفكر : ص ٣٨٥ .

قلنا : قوله " من صام رمضان " على العموم ، خطاب لكل قرن ولأهل كل عام ، فصار بمنزلة قولك : " من صام كل عام رمضان غفر له " كما تقول : " إن جئتنى كل يوم سحراً أعطيتك " فقد اقترنت به قرينة تدل على التمادى وتنوب مناب ذكر كل عام [١] .

وبعد فقد وضح لنا دقة السهيلى فى تحليله لهذه المسألة ، والتى كشف من خلالها عن لطائف وأسرار أفادها كل من التعريف والتنكير ، كما بين لنا بجلاء الفروق بين الآية القرآنية ، والحديث النبوى الشريف من خلال عرضه الوافى ومناقشاته وتحليلاته ، والتى أنبأت لنا عن حسه البلاغى العالى ، ومدى تذوقه واستبصاره بالنصوص ، وقدرته على كشف المعانى الموحية المشعة وراء هذه الألفاظ والتعبيرات المختلفة خاصة كشفه عن الأسرار التى افادها ذكر الشهر فى القرآن وحذف كلمة شهر فى البيان النبوى مما يدل دلالة على علو كعبه فى هذا المضمار .

سادساً : التقديم والتأخير :

تعرض السهيلى للتقديم والتأخير وعرض له غير أنه لم يقصد التقديم الاصطلاحى أى تقديم ما حقه التأخير والعكس وإنما قصد غير الاصطلاحى ورأى أنه يأتى فى الكلام لفوائد عظيمة وعدد أغراض التقديم فى كلامه .

يقول السهيلى : ما تقدم من الكلام فتقديمه فى اللسان على حسب تقدم المعانى فى الجنان ، والمعانى تتقدم بأحد خمسة أشياء [٢] :

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٦ .

(٢) تناول السهيلى مبحث لتقديم هنا فى كتابة الفرائض ورقة ٥ ، وانظر لروض الأنف ٢ / ٩ . ١٥٠ ، ٣١٠ .

إما بالزمان ، وإما بالرتبة ، وإما بالطبع وإما بالسبب وإما بالفضل والكمال فإذا سبق معنى من المعانى إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة ، أو بأكثرها ، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق وكان ترتب الألفاظ بحسب ذلك نعم ، وربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى .

كقولهم : ربيعة ومضر ، وكان تقديم " مضر " أولى من جهة الفضل ولكنهم أثروا الخفة ، ولأنك لو قدمت " مضر" فى اللفظ كثرت الحركات وتوالت فلما أخرت وقف عليها بالسكون .

أما ما تقدم بتقدم الزمان فكـــ (عاد وثمود) [١] ، و (الظلمات والنور) [٢] فإن الظلمة سابقة للنور فى المحسوس والمعقول ، وتقدمهما فى المحسوس معلوم بالخبر المنقول ، وتقدم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل ، قال سبحانه : ﴿ وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ ﴾ [٣] وانتفاء العلم ظلمة معقولة وهى متقدمة بالزمان على نور الإدراك ، ومن المتقدم بالطبع نحو ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ [٤] وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع كتقدم الحيوان على الإنسان ، والجسم على الحيوان وكذلك تقدم " العزيز على الحكيم " لأنه عَزَّ فلما عز حكم .

وربما كان هذا من تقدم السبب على المسبب وأما تقدم " مناع للخير " على " معتد " فبالرتبة أيضًا لأن المناع يمنع خير نفسه ، والمعتدى يعتدى على غيره ونفسه فى الرتبة قبل غيره .

---

(١) سورة التوبة من الآية ٧٠ .

(٢) الرعد من الآية ١١٥ .

(٣) سورة النحل من الآية ٧٨ .

(٤) سورة النساء من الآية ٣ .

أما تقديم " السماء " على " الأرض " بالرتبة بالفضل والشرف .

أما تقديم " الأرض " من قوله تعالى : ﴿ وما يعزب عن مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء﴾ [١] .

فبالرتبة – لأنها منتظمة يذكر ما هى أقرب إليه ، وهم المخاطبون بقوله : ﴿ وما تعملون من عمل ﴾[٢] فاقتضى حسن النظم تقديمها مترتبة فى الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها بخلاف الآية التى فى سبأ [٣] فإنها منتظمة بقوله عالم الغيب .

أما تقديم " المال " على " الولد " فى كثير من الآى ، فلأن الولد بعد وجود المال نعمة ومسرة ، وعند الفقر وسوء الحال هَمٌّ مضرة ، فهذا من تقديم سبب على المسبب ، لأن المال سبب تمام النعمة بالولد .

وأما قوله : ﴿ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاء وَالْبَنِينَ ﴾[٤] فتقديم النساء على البنين بالسبب وتقديم البنين على الأموال بالرتبة [٥] .

ومن إشارات السهيلى الدقيقة للفروق البلاغية فى التقديم ومراعاة سياق الكلام ما ذكره فى تقديم السمع على العلم فى قوله تعالى " سميع عليم " فيقول : ومما قدم بالرتبة ذكر بالسمع والعلم من قوله تعالى " سميع عليم " حيث وقع فإنه من يسمع حسَّك وخفى صوتك أقرب إليك – فى العادة – ممن يقال لك : إنه يعلم ، وإن كان

---

(١) سورة النساء آية ٣ .

(٢)سورة يونس آية ٦١ .

(٣) وهى قوله تعالى : ﴿ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ ﴾ من الآية ٣ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٤.

(٥) نتائج الفكر ص ٢٦٦ ، ٢٧٠ .

علم البارى – سبحانه – متعلقًا بما ظهر وبطن ، وواقعًا على قرب وشطن ، ولكن ذكر السمع أوقع فى باب التخويف من ذكر العليم فهو أولى بالتقديم [١] .

إذًا فمراعاة المقام هنا فى هذا الباب وهو التخويف أولى فيه تقديم السمع على العلم كما ذكر السهيلى .

وأما تقديم " الغفور " على " الرحيم " فهو أولى بالطبع ، لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة [٢] .

ثم يوازن السهيلى بين هذه الآية وآية سبأ الذى تقدم فيها الرحيم على الغفور فيقول : وأما قوله ﴿ وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾ سبأ من الآية ٢ . فالرحمة هناك متقدمة على المغفرة إما بالفضل والكمال ، وإما بالطبع ، لأنها منتظمة بذكر أوصاف الخلق من المكلفين وغيرهم من الحيوان ، فالرحمة تشملهم والمغفرة تخصهم ، والعموم بالطبع قبل الخصوص ، كقوله تعالى : ﴿ فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ الرحمن من الآية ٦٨ ، وكقوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ سورة البقرة من الآية ٩٨ ، بدأ بالعموم الذى هو متقدم بالطبع على الخصوص [٣] .

فالسهيلى بعد أن أبرز سر تقديم الرحمة على المغفرة ، شفَّع كلامه بآيات من النظم القرآنى تؤكد كلامه ، وأن العموم مقدم على الخصوص بالطبع ، كما فى آيتى الرحمن والبقرة ، فالفاكهة عام والنخل والرمان خاص ، والملائكة عام وجبريل وميكال خاص .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٣) نتائج الفكر ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

والمباحث التى ذكرها السهيلى فى التقديم والتأخير نقلها عنه كثير من العلماء ممن أتى بعده ولم يشيروا إليه مما يعدون من علماء البلاغة فابن القيم نقل هذا المبحث بتمامه فى كتابه بدائع الفوائد ، وكذلك فعل الزركشى فى كتابه البرهان فى علوم القرآن . وقد ذاع صيت هؤلاء العلماء وسط علماء البلاغة مع أنهم نقلوا كثيرا من مباحثهم البلاغية من السهيلى وقليلاً ما كانوا يشيرون إليه فى بعض الأحيان ومن يقرأ كتابى بدائع الفوائد لابن القيم ، وكتاب البرهان فى علوم القرآن للزركشى يقع على كثير مما ذكره السهيلى فى هذا الباب .

كذلك لم أجد مثل هذه الدقة والاستقصاء فى تناول التقديم عند من سبقه ، غير أنى وجدت أبا الليث [١] صاحب تفسير بحر العلوم أشار إلى تقديم الرتبة فى بعض الآيات القرآنية غير أنه عللها تعليلاً يختلف عن السهيلى [٢] .

---

(١) أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندى ، توفى عام ٣٧٣ هـ . ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبى ١٦ / ٣٢٢ – طبعة مؤسسة الرسالة ١٩٨١ م .

(٢) ينظر : بحر العلوم ١ / ٢٠٥ ، ١ / ٢٥٠ .

المبحث الثانى

مسائل فى علم البيان

أولا : مفهوم البيان :

أشار السهيلى إلى مفهوم البيان ولكن بالمعنى اللغوى وليس بالمعنى الاصطلاحى وذلك عندما تحدث عن الكلام القائم فى النفس والغائب عن الحواس فإنه يكشف بخمسة أشياء هى : اللفظ– الخط – الإشارة – القصد – النصبة .

يقول السهيلى فى سياق حديثه عن الحرف (أن) الذى يفيد التفسير (..لأن الكلام القائم فى النفس والغائب عن الحواس والأفئدة ، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء : اللفظ ، و الخط ، والإشارة ، والعقد ، والنصب ، وهى لسان الحال وهى أصدق من لسان المقال [١] .

وكأنى بالسهيلى يعنى من البيان الوضوح والتفسير ، كذلك ما ذكره يدخل تحت أدوات البيان والتى أشار إليها الجاحظ فى كتابه البيان والتبيين [٢] .

ثانياً : مفهوم التشبيه :

أشار السهيلى إلى مفهوم التشبيه وذلك عندما تحدث عن الحرف (كأن) وذكر أنه يفترق عن أخواته فى دلالته على التشبيه . وذكر أن التشبيه معنى فى نفس المتكلم يريد أن يوقعه على آخر لمشاركته إياه فى المعنى وقد اقترب السهيلى كثيراً من مفهوم التشبيه عند البلاغيين وهو الدلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى بأداة ملفوظة أو مقدرة [٣] .

---

(١) نتائج الفكر ص ١٢٨ .

(٢) ينظر : البيان والتبيين للجاحظ ج ١ / ٧٦ .

(٣) ينظر : الإيضاح ٣ / ٧٠ .

يقول السهيلى : (وأما " كأن " فمفارقة لأخواتها من وجه ، وهى أنها تدل على التشبيه ، وهو معنى فى نفس المتكلم واقع على الاسم الذى بعدها ، فكأنك تخبر عن الاسم أنه مشبه غيره ، فصار معنى التشبيه مسنداً إلى الاسم بعدها ، كما أن معانى الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها فمن ثم عملت فى الحال والظرف ، تقول " كأن زيداً يوم الجمعة أمير " فيعمل التشبيه فى الظرف [١] .

ثالثاً : حديثه عن المجاز والاستعارة :

يقول السهيلى : قلنا : تسمية الحدث عندنا مصدراً على جهة الاستعارة كأنه الموضع الذى صدرت عنه الأفعال ، والأصل الذى نشأت عنه ، ولابد من المجاز على القولين جميعاً ؛ لأن الكوفى إذا قال أنه بمعنى المصدر فلا بد من حذف فى تسمية الضرب مصدرًا ، كما لابد من حذف فى تسمية الرجل صوماً وزوراً ، أى : ذو صوم و ذو زور . وإذا جعلناه اسماً للحدث على جهة المجاز و النقل من المصدر الذى هو فى المكان فهو مجاز ، وتسميته كتسمية الشجاع أسداً ، وكتسمية المجاز مجازاً ، فإن أصل موضوع المجاز فى المحسوسات للشيء يجاز عليه ، ثم نقل أهل الصناعة للمعنى الذى تجوّز بسببه فى نقل الألفاظ عن موضوعها ، وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز ، فذلك الوجه هو المجاز ، إذا بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه ، وجاز أن يسمى به غيره [٢] .

فالسهيلى يبين فيما سبق الأصل اللغوى للمجاز وأنه موضوع للأشياء المحسوسة ثم يجاز بها إلى غيرها وينقلها علماء البيان إلى المعنى الذى تجوز بسببه فى نقل الألفاظ عن مواضعها التى وضعت لها وتسميتها بأسماء غيرها ، مع وجود علاقة وجامع يربط بين الألفاظ المنقولة و الأصل الموضوعة له .

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٢ .

كما أشار إلى الاستعارة التصريحية فى قوله كتسمية الشجاع أسداً ، وهذا على سبيل الاستعارة بتشبيه الرجل الشجاع بالأسد .

رابعاً : إشارته إلى المجاز المرسل :

يقول السهيلى فى مسألة (أمس – وغد – و اليوم) .

القول فى (أمس) و (غد) و (اليوم) أن الأيام لما كانت متماثلة من حيث كان كل واحد منها عبارة عن جملة من حركات الفلك ، ولذلك جعلوا أسماء أيام الأسبوع مأخوذ من العدد ، كقولهم :الاثنين ،الثلاثاء ، والأربعاء ، ونحو ذلك ، أو بالأحداث الكائنة فيها نحو قولك : " اليوم الذى خرج فيه زيد " فخصصه بما قارنه من الفعل ، و كل واحد منهما حادث يتخصص بمقارنة صاحبه ، أيهما كان أعرف عن المخاطب كان وقتاً للآخر مخصصاً له . فإذا ثبت ذلك فأقرب الأيام إليك يومك الذى أنت فيه ، فيقال : " فعلته فى اليوم الذى فرط قبل هذا اليوم الذى نحن فيه " ، ويقال فى غد نحو ذلك .

فاقتضى إيثار الإيجاز و الاختصار أن يوضع له اسم و أن يشتق له من أقرب ساعة منه إلى يومك ، ثم ينسحب معناه على اليوم كله ، كما يقال فى العبد : " رقبة " فينسحب معنى الرقبة على الجملة ، وهو فى الأصل عبارة عن البعض [(١)] .

ومن المجاز المرسل لعلاقة السببية ما أشار إليه السهيلى فى حديثه عن تقسيم الزجاج للكلام واعتراضه على ذلك يقول السهيلى : – قال فيه أبو القاسم – رحمه الله – أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف ، وهذه العبارة – على طولها – واهية مردودة وعبارة سيبويه على إيجازها – صحيحة مفيدة ، قال سيبويه الكلم : اسم وفعل وحرف .

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص ١١٣ .

ووجه الرد على أبي القاسم فى عبارته من وجهين : أحدهما – وهو الوجه الذى يعنينا – أنه عبر بالكلام عن الكلم الذى هو جمع كلمة إذ الاسم والفعل والحرف كل واحد منها كلمة ، وجمع الكلمة كلمٌ ، كما يقول : لبنة ولبن ، وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبر به عن المعنى القائم فى النفس الذى تدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الإشارات ، ثم قد يسمى اللفظ الدال عليه كلاماً ، على مذهب العرب فى تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا اتصل به أو كان سبباً له [(١)].

فالسهيلى وإن لم ينص على لفظ المجاز هنا إلا أنه بيّن أن إطلاق اللفظ الدال على الكلام كلاماً من قبيل تسمية العرب الشيء باسم الشيء إذا اتصل به أو كان سببًا له ، وهذا هو المجاز المرسل لعلاقة السببية فأطلق السبب وهو اللفظ الدال على الكلام ، وأريد المسبب عنه وهو الكلام .

والسهيلى يشير إلى أن المجاز مذهب عند العرب ، وطريقة من طرائقهم وسننهم فى التعبير .

ومن المجاز المرسل لعلاقة المحلية ما ذكره السهيلى عند حديثه عن (علمت وعرفت) يقول " وإنما مثل من يقول إن (علمت) يكون بمعنى (عرفت) من أجل أن رآها متعدية إلى مفعول واحد فى اللفظ ، كمثل من يقول أن (سألت) تتعدى إلى غير الآدميين فيقول سألت الحائط والدابة ويحتج بقوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ [(٢)] وإنما هذا جهل بالمجاز والحذف وكذلك ما تقدم [(٣)].

فالسهيلى يشير إلى نكتة أخرى فى المجاز وهى نكتة الحذف فالمعنى فى قولك (سألت الحائط والدابة) على تقدير محذوف أى أسأل أهل الحائط والدار وكذلك

---

(١) نتائج الفكر ص ٦١ .

(٢) سورة يوسف من الآية ٨٢ .

(٣) نتائج الفكر ص ٣٣٩ .

التقدير فى قوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ أى أهلها وعلى ذلك فالآية يمكن حملها على المجاز المرسل بإطلاق المحل والمراد الحال ، والقرينة هى توجيه السؤال للقرية وللحائط والدابة .

كما يمكن حمل الآية على المجاز العقلى لعلاقة المكانية وكذلك المثال ، حيث أوقع الفعل فى الآية والمثال على غير ما حقه أن يقع عليه .

والمجاز الذى أشار إليه السهيلى [١] فى الآية الكريمة نص عليه ابن جنى فى الخصائص وبين أنه أفاد الاتساع والتوكيد والتشبيه أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح فى الحقيقة سؤاله .. وأما التشبيه فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله .. وأما التوكيد فلأنه فى ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على ما ليس عادته الإجابة ، فكأنهم تضمنوا لأبيهم إن سأل الجمادات والجبال أنباء ته بصحة قولهم [٢] .

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص ٣٣٩ .

(٢) ينظر : الخصائص لابن جنى ج ٢ / ٤٤٧ – تحقيق محمد على النجار طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

المبحث الثالث

الإعجاز البلاغى فى القرآن الكريم

أولاً : من بلاغة الإفراد والجمع عند الإمام السهيلى :

سر إفراد السماء وجمعها فى النظم القرآنى .

يقول السهيلى : فإن قيل : فلم قال فى سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ سورة سبأ من الآية ٢٤ ، وفى سورة يونس ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ ﴾[1] وهى فى النظم المعجز يقتضى فرقاً بين الموضعين ؟ .

قلنا : نعم قد يرد لفظ السماء عبارة عن كل ما علا من السموات فما فوقها إلى العرش وغير ذلك من المعانى العلوية المختصة بالربوبية ، فيكون اللفظ بضعه الأفراد كالوصف المعبر به عن الموصوف ، كما تقدم فى الوصف قبل هذا . وقد تكون السماء عبارة عن السماء الدنيا عرفاً ، ويكون عبارة عن السحاب الذى يترل منه الماء ، وكان المخاطبون بهذه الآية – أعنى التى من يونس – مقرين بترول الرزق من هذه السماء – أعنى الرزق المحسوس كالغيث ونحوه .

وقد قال فى آخر الآية : (فسيقولون : الله) فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح فى النظم إلا ذكر السماء مفردة ، لأنهم لا يقرون بما يترل من فوق ذلك من الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحى الذى به حياة الأرواح والأجساد بل ينكرون ذلك ، فوردت السماء فيها بلفظ الإفراد ، بخلاف الآية الأخرى) فإنه لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما يترل من الرزق ، ولكنه قال تعالى ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ

---

(١) سورة يونس آية ١٢ .

وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ [١] فأمر نبيه بهذا القول الذى هو تصديق لنزول الرزق ، والخير الذى هو الحكمة والعلم – وهو أفضل الرزق – من فوق سبع سموات ، وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره فى الاثنين جميعاً ، اذ لا ينكر رزق الأرض وما ينزل من الغيث من هذه السماء بر ولا فاجر ، بل يعترف به المؤمن والكافر . فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أنف لم أزاحم عليها ولا وجدتها لأحد تقدمنى إليها ، والله الموفق لشكر يقتضى المزيد من فضله ، وهو حسبنا ونعم الوكيل [٢] .

أما عن إفراد الأرض فى القرآن الكريم فيقول السهيلى (ليس الأرض) فى الأصل كالأسماء الأجناس مثل (صخر) و (كلب) ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر فهى بمنزلة ما السفل والتحت وبمنزلة ما هو فى مقابلتها كالعلو والفوق ، ولكنها وصف بها هذه الأرض المحسوسة فجرت مجرى قولهم (امرأة ضيف وزور) .... فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محددة منها خرجت عن معنى السفل الذى هو فى مقابل العلو ، حيث عين جزءاً محسوساً منها فجاز على هذا أن يثنى إذا ضممت إليه جزءاً آخر فتقول : رأيت أرضين أو هما أرضان ولا يقال للواحدة (أرضه) ... فإذا أرادوا الكثرة والجمع الذى لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس لم يحتاجوا إليه ههنا ، فإن لفظ (أرض) تأتى على ذلك كله [٣] .

والسهيلى من خلال بحثه عن أسرار مجيء الأرض مفرده والسموات جمعاً ومفرداً وقف على أسرار لم يهتد إليها أحد من العلماء وقد عبر عن ذلك بقوله :

---

(١) سورة سبأ آية ٢٤ .

(٢) كتاب نتائج الفكر ص ١٦١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أنف لم أزاحم عليها ولا عليها وجدتها لأحد تقدمنى إليها والله الموفق لشكر يقتضى المزيد من فضله) كما أن ما قال به من أسرار نقله عنه عالم بعده بنصه ولم يشر فى كلامه إلى السهيلى من قريب أو بعيد هذا العالم هو ابن القيم الجوزيه فى كتابه بدائع الفوائد [١] . ومن عجب أن أحد الأساتذة المحدثين أيده وسلم له بذلك فقال (تناول ابن القيم فى حديثه عن الكلمات مفرده ومثناه ومجموعة الجانب البلاغى ودلالته لكل مفردة من هذه المفردات فى سياقها التى قيلت فيه وعرضها بإسهاب ربما اهتدى فى بعض صوره إلى ما لم يهتد إليه السابقون فقد فصل كثيراً مما أجملوه) [٢] .

وللعلم فإن السهيلى سابق لابن القيم فى الزمن ، وكان على الأستاذ الفاضل أن يتحرى الدقة فى كلامه ، ولا يسلم لابن القيم فى كل ما قال به والذى يقرأ كتاب ابن القيم بدائع الفوائد ، وكتاب نتائج الفكر للسهيلى يدرك صحة ما نقول .

ثانياً : بلاغة القرآن فى إلحاق التاء ببعض الأفعال وتركها فى البعض الآخر :

يقول السهيلى فى إلحاق تاء التأنيث فى بعض الآيات القرآنية دون البعض ما يلى : ما الفرق بين قوله عز وجل : ﴿ فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليهم الضلالة ﴾ [٣] وبين قوله تعالى ﴿ وفريقاً حق عليهم الضلالة ﴾ [٤] حيث ثبتت التاء في أحدهما وحذفت فى الأخرى ؟

---

(١) ينظر : بدائع الفوائد لابن القيم ١ / ١٩٣ ، طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) البلاغة القرآنية جهود وآراء د / صلاح محمود شحاته ص ٢٥، مطبعة الأمانة ط ١٤٠٥ - هـ ١٩٨٥ م .

(٣) سورة النحل آية ٣٦ .

(٤) سورة الأعراف آية ٣٠ .

قلنا : لو كان هذا السؤال فى غير القرآن ما احتاج إلى جواب ، لأن الإثبات والحذف جائزان ، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما شاء ، ولكن كلام الحكيم الخبير ليس كغيره من الكلام ، لإعجازه فى الأسلوب والانتظام والفرق بين الموضعين المتقدمين لائح من وجهين ، أحدهما لفظى والآخر معنوى .

وأما اللفظى فهو أن الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل فى قوله (حق عليهم الضلالة) أكثر منها فى قوله (حقت عليهم الضلالة) ، وقد تقدم أن الحواجز بين الفعل والفاعل كلما كثرت كان حذف التاء أحسن .

وأما الفرق من جهة المعنى فإن (من) فى سورة النحل واقعة على الأمة ، وهى مؤنثة لفظاً ، ألا تراه يقول سبحانه ﴿ ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا ﴾ ، ثم قال تعالى ﴿ ومنهم من حقت عليه الضلالة ﴾ أى : من الأمم أمم ضلت وحقت عليها الضلالة (ولو قال بدل ذلك : ضلت ، لتعينت التاء ، وإذا كان معنى الكلامين واحدًا كان إثبات التاء أحسن من تركها ، لأنها ثابتة فيما هو فى معنى الكلام . [1]

وليس كذلك قوله تعالى : (وفريقاً حق عليهم الضلالة) ، لأن معناه : وفريقاً ضلوا ، بغير تاء فى اللفظ فليحسن حذفها إذا فيما هو فى معناه ، فكثيرًا ما تفعل العرب ذلك تدع حكم اللفظ الواجب له فى القياس ، إذا كان فى معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم ألا تراهم يقولون : هو أحسن الفتيان وأجمله فى معنى هو أحسن فتى وأجمله ونظائره كثيرة " . فإذا حسن الحمل على المعنى فيما كان القياس أن لا يجوز ، فما ظنك به حيث يجوزه القياس والاستعمال .

---

(١) كتاب نتائج الفكر ص ١٧٢ .

وأحسن من هذه العبارة أن تقول : إنهم أرادوا " أحسن شيء وأجمله ، بجعل " شيء " مكان " فتى " فى اللفظ ؛ لأن فى الصحيح قوله عليه السلام : " خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش ، أحناه على ولد فى صغره ، وأرعاه (على زوج) فى ذات يده " ؛ فلو كان التقدير هناك " أحسن فتى " حين ذكر الفتيان ، لقلنا هنا : " أحناها على ولد " ، إذا ذكر النسوان . ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه ، والله المستعان .[١]

فالسهيلى يعتمد على السياق القرآنى فى كون التاء لاحقة لبعض الأفعال فى القرآن ، وغير لاحقة بعض الأفعال الأخرى ، واعتماد السياق والألفاظ التى وردت فيه تحليل بلاغى رائع فالسهيلى لم يكتف بجانب الألفاظ وفقط بل نظر إلى المعنى والسياق ومن ثم رجح فى كلامه خلو بعض الآيات من التاء وإلحاق التاء فى البعض الآخر .

ثالثاً : بلاغة وقوع (ما) على ما يعقل فى القرآن الكريم :

يقول السهيلى أن " ما " وقعت على ما يعقل فى مواضع من القرآن وكلام العرب ، خلافاً لما نص عليه النحويون ، واستشهد بذلك فى قوله تعالى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٢] وكقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾[٤] .

---

(١) كتاب نتائج الفكر ص ١٧٢ .

(٢) سورة ص آية ٧٥ .

(٣) سورة الشمس آية ٥ .

(٤) سورة الكافرون آية (٣ ، ٥) .

قلنا : هى فى كل هذا أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام ، لم يرد بها ما يُراد بـــ "من " من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره . ومن فهم جوهر الكلام عرف ما نقوله ، واستبان له من الحق سبيله .

أما قوله عز وجل : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى) ، فهذا كلام ورد فى معرض التوبيخ والتبكيت لِلّعين على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لعلة أخرى وهى المعصية والتكبر على ما لم يخلقه ، إذ لا ينبغى التكبر لمخلوق على مخلوق مثله ، إنما التكبر للخالق وحده ، فكأنه يقول له سبحانه : لم عصيتنى وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا ، وشرفته وأمرتك بالسجود له ؟ فهذا موضع " ما " ؛ لأن معناها أبلغ ولفظها أعم . وهو فى الحجة أوقعُ ، وللعذر والشبهة أقلع ، فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن خلقت ؟ لكان استفهاماً مجرداً من توبيخ وتبكيت ، ولتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أو لعلة موجودة فى ذاته وعينه . وليس الأمر كذلك ، فلا معنى لتعيينه بالذكر ، وترك الإبهام فى اللفظ .[١]

وكذلك قوله تعالى : (والسماء وما بناها) ، لأن القسم تعظيم للمقسم به ، واستحقاقه للتعظيم من حيث بنى وأظهر هذا الخلق العظيم الذى هو السماء ، ومن حيث سواها بقدرته وزينها بحكمته . فاستحق التعظيم وثبتت له القدرة ، كائناً ما كان هذا المعظم . فلو قال : " من بناها " لم يكن فى اللفظ دليل على استحقاقه للقسم به ، من حيث اقتدر على بنيانها ، ولكان المعنى مقصوراً على ذاته ونفسه دون الإيماء إلى أفعاله الدالة على عظمته المنبئة عن حكمته ، المفصحة لاستحقاقه التعظيم من خليقته .[٢]

---

(١) كتاب نتائج الفكر ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٢ .

وأما قوله عز وجل: ﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾[١] ، فما على بابها، لأنها واقعة على معبوده – علية الصلاة والسلام – على الإطلاق ؛ لأن امتناعهم عن عبادة الله تعالى ليس لذاته ، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله ، ولكنهم كانوا جاهلين به ؛ فقوله : (ولا أنتم عابدون ما أعبد) ، أى : إنكم لا تعبدون معبودى ، ومعبوده هو كان يعرفه دونهم ، وهم جاهلون به .

ووجه أخر ، وهو أنهم كانوا يشتهون مخالفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حسداً له ، وأنفة من اتباعه ؛ فهم لا يعبدون معبوده لا كراهية لذات المعبود ، ولكن كراهية لاتباع محمد – صلى الله عليه وسلم – ، وشهوة لمخالفته فى العبادة ، كائناً ما كان معبوده ، وإن لم يكن معبوده إلا الحق سبحانه وتعالى فعلى هذا لا يصح فى النظم البديع والمعنى النبيه الرفيع ، إلا " ما " لإبهامها ومطابقتها الغرض الذى تضمنته الآية .

ووجه ثالث وهو: ازدواج الكلام . أصل فى البلاغة ، وبديع فى الفصاحة ، مثل قوله عز وجل ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾[٢] و﴿ من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه﴾[٣] فسمى المعاقبة اعتداء لازدواج الكلام وحسن الانتظام . وكذلك قوله عز وجل : ﴿ لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ ومعبودهم لا يعقل ، ثم ازدوج مع هذا الكلام قوله : ﴿ وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ فاستوى اللفظان وإن اختلف المعينان .[٤]

---

(١) سورة الكافرون آية ٣ .

(٢) سورة التوبة آية ٦٧ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٤ .

(٤) نتائج الفكر ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

والسهيلى فيما سبق خالف جماعة النحويين وذكر أن (ما) تدخل على ما يعقل ودلل على كلامه بأكثر من آية فى القرآن وشرحها وحللها تحليلاً بلاغياً ، وربط الآيات بسياقها كذلك ربطها بحال المتكلم وهذه لفته طيبة تحسب للسهيلى وتدلل على دقة حسه البلاغى المرهف .

رابعاً : بلاغة الإعجاز فى سورة الكافرون :

يقول السهيلى :

إن قيل : ما الفائدة فى تكرير لفظ الفعل فى بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، وتكريره بلفظ الماضى حيث أخبر عنهم ، فقال سبحانه وتعالى ﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ، ولا أنا عابد ما عبدتم ﴾[١] .

يقول السهيلى : فى ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله – عز وجل – له من الزيغ والتبديل والانحراف عن عبادة مولاه ، وأن معبوده واحد فى الحال وفى المآل ، وهو له بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم فى الدين وأغراضهم ، فهم معرضون لأن يعبدوا اليوم إلهاً ، وغداً آخر ، فلذلك قال : (لا أعبد ما تعبدون) يعنى الآن (ولا أنتم عابدون ما أعبد) أنا الآن أيضاً ، ثم قال : (ولا أنا عابد ما عبدتم) يعنى فيما يستقبل .

كما نرى أن السهيلى قد أنكر من قبل أن يكون المضارع للمستقبل إلا على تقدير الحكاية ووضع الماضى موضع المستقبل .[٢]

---

(١) سورة الكافرون آية ٣ ، ٥ .

(٢) كتاب نتائج الفكر ص ١٨٤ .

وأدخل فى " ما " معنى الشرط ، ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضى ، وهو مستقبل فى المعنى ، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط ، كأنه يقول : " مهما عبدتم شيئاً فلا أعبده " .

فإن قيل :وكيف يكون فيها الشرط وقد عمل فيها الفعل ، وليس لها جواب ؟

قلنا : لم نقل إنها شرط محض ، ولكن فيها طرف من معناه ، لوقوعها على غير معين وإبهامها فى المعبودات ، كما كان ذلك فى " من " فى قوله عز وجل : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [١] ؟ ، حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضى ، وقد عمل فيها الفعل وليس له جواب ، لقربها من الشرطية فى المعنى ؛ لأن معنى الكلام : " من كان فى المهد صبياً ، فكيف نكلمه ؟ " فجاءت " كان " بلفظ الماضى ، والمراد لها الاستقبال ، لما فيها من معنى الشرط . وهذا كله معنى قول " الزجاج " وغيره . فإذا ثبت هذا فلا تُنكرَن أن يكون " ما " من قوله (ما عبدتم) فيها معنى الشرط ، بل هو فيها أبين ، وإذا كان كذلك فقد وضحت الحكمة التى من أجلها جاء الفعل بلفظ الماضى من قوله : (ولا أنا عابد ما عبدتم)، بخلاف قوله : (ولا أنتم عابدون ما أعبد) لبعد " ما " فيها عن معنى الشرط ، تنبيهاً من الله على عصمة نبيه – صلى الله عليه وسلم – عن اتباع هواه وتوفيقه إياه إلى أن لا يتخذ رباً سواه لا إله إلا هو . [٢]

---

(١) سورة مريم آية ٢٩ .

(٢) كتاب نتائج الفكر ص ١٨٥ .

خامساً : بلاغة استخدام القرآن الكريم لحرف الجر (على) فى بعض الآيات واستخدامه لحرف الجر (الباء) فى آيات أخرى :

يقول السهيلى : من فوائد هذه المسألة أن يسأل عن المعنى الذى من أجله قال ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [١] ، بحرف " على " . وقال فى موضع آخر : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [٢] ، وكذلك ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [٣] .

والفرق بين الموضعين أن الآية الأولى وردت فى إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكتوماً ؛ فإن الأطفال إذا ذاك كانوا يغدون ويصنعون سراً ، فلما أراد الله أن يصنع موسى ويغذى ويُربى على حال أمن وظهور أمر ، لا تحت خوف واستسرار ، دخلت " على " فى اللفظ تنبيهاً على المعنى ؛ لأنها تعطى معنى الاستعلاء ، والاستعلاء ظهور وإبداء ، فكأنه يقول : سبحانه (ولتصنع على أمن لا تحت خوف) ، وذكر " العين " لتضمنها معنى الرعاية والكلاء .

وأمل قوله : (تجرى بأعيننا) ، فإنه إنما يريد : برعاية منا وحفظ ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتج فى الكلام معنى " على " بخلاف ما تقدم . [٤]

فالسهيلى يكشف من خلال التعبير بـــ " على " فى قوله تعالى (ولتصنع على عينى) وفى التعبير بـــ (الباء) (تجرى بأعيننا) عن أسرار ونكات بلاغية قيمة إذ ربط بين الحرف والدلالة على المعنى المراد فلما كان القصد فى الآية الأول أن صناعة المولى لسيدنا موسى أى خلقه ليس فيها ستر ولا خفاء بل فيه إبداء وإظهار وإعلان

---

(١) سورة طه آية ٣٩ .

(٢) سورة القمر آية ١٤ .

(٣) سورة هود من الآية ٣٧ .

(٤) نتائج الفكر ص ٢٩٥ .

ناسب كل هذه المعانى حرف الجر " على " التى تفيد الاستعلاء وحيث كان المراد مجرد الحفظ والرعاية وعدم إظهار شيء ناسب كل هذا حرف الجر (الباء) التى تفيد شدة الملابسة .

سادساً : من بلاغة النظم القرآنى فى سورة الفاتحة :

تعرض السهيلى للآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة ، وكشف من خلالهما عن دقائق ونكات فى النظم القرآنى وأجاب على عدة تساؤلات أثارها من مثل : ما فائدة البدل فى الدعاء ، والداعى مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان ، والبدل يُقصد به بيان الاسم الأول ؟

ومنها أن يقال : ما فائدة تعريف (الصراط المستقيم) بالألف واللام ، وهلاَّ أخبر بمجرد اللفظ دونهما ، كما قال : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ سورة الشورى من الآية ٥٢ ، وكما قال : ﴿ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ سورة الفتح من الآية ٢ .

ومنها أن يقال : ما معنى الصراط ؟ ومن أى شيء اشتقاقه ؟ ولم جاء على وزن فعال ؟ ولم ذكر فى أكثر المواضع فى القرآن بهذا اللفظ ، ، وذكر فى سورة الأحقاف بلفظ الطريق فقال : ﴿ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ الأحقاف من الآية ٣ .

ومنها أن يقال : ما الحكمة فى إضافته إلى الذين أنعمت عليهم بهذا اللفظ ولم يقل : النبيين ولا الصالحين ،وجاء باللفظ مبهما غير مفسر ؟

ومنها أن يقال : لم عبر عنه بلفظ " والذين " موصولة بصلتها ، وقد كان أوجز وأخصر أن يقال (المنعم عليهم) إذ الألف واللام فى معنى " الذى " كما قال " المغضوب عليهم " ولم يقل : " الذين غضبت عليهم " ؟

ومنها أن قال لم وصفهم بـــ " غير " وقد كان الظاهر أن يقول ههنا : " لا المغضوب عليهم " ولم يقل " كما تقول : " مررت بزيد ولا عمرو " .

ومنها أن يقال : لم استحق اليهود دون النصارى اسم المغضوب عليهم ، والمغضوب عليهم أيضًا النصارى ؟ ولم استحق النصارى اسم الضالين ، وقد ضلت اليهود ؟

ومنها أن يقال : لم قدم " المغضوب عليهم " على " الضالين " فى اللفظ ؟ ولما جاء لفظ الضالين على وزن الفاعلين ولم يجئ على وزن المفعولين ، كما جاء ما قبله من قوله تعالى : " المغضوب عليهم " ومن قوله " الذين أنعمت عليهم " لأن معناه المنعم عليهم بلفظ المفعول ؟

ومنها أن يقال : ما فائدة العطف بـــ " لا " من قوله " ولا الضالين " ، ولو قال : والضالين لما اختل الكلام وكان أوجز ؟ ولم عُطف بـــ " لا " وهى لا يعطف بها مع الواو إلا بعد نفى ، ولو كانت وحدها لعطف بها بعد إيجاب كقولك مررت بزيد لا عمرو ؟ [1]

وبعد طرح هذه الأسئلة شرع السهيلى فى الإجابة فقال : أن الآية وردت فى معرض التعليم للعباد الدعاء وحق الداعى أن يستشعر عند دعائه ما يجب عليه اعتقاده مما لا يتم الإيمان إلا به ؛ إذ " الدعاء مخ العبادة " ، والمخ لا يكون إلا فى عظم ،

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

والعظم لا يكون إلا تحت دم ولحم ؛ فإذا وجب إحضار معتقدات الإيمان عند الدعاء وجب أن يكون الطلب ممزوجًا بالثناء ، فمن ثم جاء لفظ الطلب للهداية ولفظ الرغبة مشوباً بالخير تصريحاً من الداعى بمعتقده ، وتوسلاً من الداعى بذلك فأخبر مع الدعاء أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، لا من خالفهم من الكافرين .

أما تعريف " الصراط " بالألف واللام ؛ فإن الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوف اقتضت أنه أحق بتلك الصفة من غيره ألا ترى أن قولك : جالس فقيهًا أو عالمًا ليس كقولك : جالس الفقيه أو العالم.

ثم يشير السهيلى إلى الغرض من تنكير الصراط فى قوله "ويهديك صراطا مستقيما " الفتح من الآية٢ ، وقوله : " وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم " فيقول : فإن قيل : قد قال تعالى لنبيه – صلى الله عليه وسلم – : " ويهديك صراطًا مستقيما " ، وقد كان على الصراط الأقوم فضلاً عن صراط مستقيم على الإطلاق ؟

فالجواب : أن هذه الآية نزلت فى صلح الحديبية وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح ورأوا أن الرأى خلافه ، وكان الله ورسوله أعلم ، فأنزل الله تعالى هذه الآية فلم يرد صراطًا مستقيمًا فى الدين ، وإنما أراد صراطًا مستقيمًا فى الرأى والمكيدة [١] .

فالسهيلى هنا يستعين بسبب النـــزول فى تفسير التنكير والتعريف فى الصراط ، وقد وفق فى هذا أيما توفيق .

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٠٣ .

أما قوله تعالى : " وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم " أى تهدى من الكفر والضلال إلى صراط مستقيم ، ولو قال فى هذا الموطن " الصراط المستقيم " لجعل للكفر والضلال حظًّا من الاستقامة ، إذ الألف واللام تنبئ أن ما دخلت عليه من الأسماء الموصوفة أحق بذلك المعنى مما تلاه فى الذكر ، أو ما قرن به فى الوهم ، ولا يكون أحق به إلا والآخر فيه طرف منه [١] .

واشتقاق الصراط فمن " سرطت الشيء أسْرَطه " إذا بلعته بلعاً سهلاً ، فالصراط هو الطريق السهل القويم ، ويفهم من نص السهيلى أنه يشير إلى الاستعارة التصريحية الأصلية فى قوله الصراط هو الطريق السهل القويم .

أما إضافته إلى اللفظ المجمل ، ولم يقل : " صراط النبيين والصالحين " فلفائدتين : أحدهما : نفى التقليد عن القلب ، واستشعار العلم بأن من هدى إلى هذا الصراط فقد أُنعم عليه ، ولو ذكرهم بأعيانهم لم يكن فيه هذا المعنى . والفائدة الأخرى أن الآية عامة فى طبقات المسلمين مسيئهم وصالحهم ، والمسئ لا يطلب درجة العالم حتى ينال التى هى اقرب إليه .

ولفظ (الذين أنعمت عليهم) يشمل الجميع ، جميع المأمورين بهذا الدعاء بطلب صراط الذين أنعم " الله " عليهم وهم أصناف ، كما أن السائلين لدرجاتهم أصناف .

أما قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم) ، ولم يقل : " المنعم عليهم " فلأن ذكر نعمة المنعم والثناء بها عليه وذكر المنعم شكر . وإبراز ضمير الفاعل العائد على

---

(١)نتائج الفكر ص ٣٠٣ .

الله سبحانه من قوله " أنعمت عليهم " ذكر لله تعالى باللسان والقلب ، ولو قال المنعم عليهم لخلا هذا اللفظ من هذه الفوائد المقرونة بالدعاء وهى الشكر والذكر. [١]

وقوله سبحانه وتعالى (المغضوب عليهم) ولم يقل " الذين غضبتُ عليهم" إذ ليس فى الأخبار عنه بالغضب من الشكر والإحسان ما فى قوله : (أنعمت عليهم) فكان اللفظ الوجيز أولى .

ولفائدة أخرى وهى أن الغضب صفة ينبغى للعبد أن يشترك فيها مع الرب ، فيغضب لغضب الله تعالى ، فاليهود قد غضب عليهم لغضب الله جميع المؤمنين ، فاستشعر الداعى هذا المعنى فلم يقل : " الذين غضبت عليهم " ؛ إذ لو قال ذلك لأخرج نفسه عن أن يغضب لغضب الله ، كما أخرج نفسه عن أن يُنعم ، وأفرد الرب بالإنعام فقال : " أنعمت عليهم " .

وفائدة أخرى ، وهو أن الألف واللام فى (المغضوب) ، وإن كانت بمعنى " الذين " فليست مثلها فى التصريح والإشارة إلى تعيين ذات الاسم ؛ أما قوله تعالى : (غير المعضوب) نعتاً للذين ، ولم يقل : (لا المغضوب عليهم) فلفائدة ، وهو أن اليهود والنصارى يدّعون أن الله . تعالى . أنعم عليهم بالكتابيين ، وأنهم على الصراط المستقيم ، فبين الله سبحانه وتعالى أن الذين أنعم عليهم هم غير المغضوب عليهم ، وهم اليهود ، ولم يقل اليهود تجريدًا للفظ ، ليخرجهم بذكر الغضب عن صفة المنعم عليهم ، وكذلك الضالين .

وأما استحقاق اليهود لهذا الاسم فلنزول غضب الله بهم فى الدنيا ، لتسليطه الملوك عليهم وانتزاع العز منهم ، كما قال تعالى (ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله) ، فمن حيث أخبر عنهم أنهم قد باءوا بغضب سماهم (المغضوب عليهم) .

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٠٤ .

أما تقديهم على (الضالين) فقد تقدم من أصول التقديم فى باب العطف ذكر التقدم بالزمان ، وذكر التقدم بالرتبة ، واليهود متقدمون بالرتبة والمكان ؛ لأنهم كانوا مجاورين لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – . وللمخاطبين بالآية ، وأقرب إليهم (ذكراً) من النصارى .

وأماً ذكر (الضالين) بلفظ " فاعلين " ولم يرد بلفظ المفعولين ، لئلا يكون كالعذر لهم ، وإنما ينبغى أن يخبر عنهم باكتسابهم ضلالهم ، لا بإضلال الله عز وجل . إياهم .

وأما فائدة العطف بلا مع " الواو " فلتأكيد النفى الذى تضمنه (غير) ، فلولا ما فيها من معنى النفى لما عُطف بلا مع " الواو " وفائدة هذا التوكيد أن لا يتوهم أن (الضالين) داخل فى حكم " المغضوب عليهم " ، أو وصف لهم ألا ترى أنك إذا قلت : ما مررت بزيد وعمرو توهم أنك إنما تنفى العقل عنهما جميعًا ، على كل حال من اجتماع وافتراق [1] .

كشف السهيلى من خلال سورة الفاتحة عن معان بلاغية منها :

١ – أن الأمر فى قوله (اهدنا) على سبيل الدعاء .

٢ – أن هذه الآية (اهدنا الصراط) وردت فى مقام تعليم العباد الدعاء.

٣ – إفادة الألف واللام والاختصاص فى قوله (الصراط المستقيم) .

٤ – لفظ (الذين أنعمت عليهم) يشمل كل المأمورين بالدعاء .

٥ – تقديم اليهود على النصارى تقديم لأجل الرتبة وغير ذلك من المعانى البلاغية أفاض بها السهيلى فى تحليله البلاغى لسورة الفاتحة ، والمعانى التى أشار إليها غير مسبوق بها فيما أعلم .

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٠٠ ، ٣٠٦ .

سابعاً : بلاغة النظم القرآنى فى آية ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [1] :

يقول السهيلى : (حج البيت) مبتدأ ، وخبره فى أحد المجرورين قبله ، والذى يقتضيه المعنى أن يكون فى قوله (على الناس) ، لأنه وجوب ، والوجوب متعد بعلى .

فتقدم المجرور الأول لفائدتين :

إحداهما أنه اسم للموجب لهذا الغرض ، فيقدم تقدم السبب على المسبب.

والفائدة الأخرى : أن الاسم المجرور من حيث كان اسماً لله – سبحانه – وجب الاهتمام بتقديمه ، تعظيماً لحرمة هذا الواجب الذى أوجبه وتخويفاً من تضييعه ؛ إذ ليس ما أوجبه الله سبحانه بمثابة ما يوجبه (غيره) .

وأما (من) فهى بدل . كأنه قال : (أن يحج البيت من استطاع) وهذا القول يضعف من وجوه .

أحدها : من جهة المعنى ، وهو أن الحج فرض على التعيين بلا خلاف ، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية ، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف ، وليس الأمر كذلك ؛ بل الحج فرض على جميع الناس حج المستطيعون أو قعدوا ، ولكنه عُذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة ... ؛ وإذا ثبت أن " من " بدل بعض من كل ، وجب أن يكون فى الكلام ضمير يعود إلى الناس ، كأنه قال : " من استطاع منهم " وحذف هذا الضمير قبيح فى أكثر الكلام وحسنه ههنا أمور منها : أن " من " واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه فارتبطت به .

---

(١) سورة آل عمران آية ٩٧ .

ومنها أنها موصولة بما هو أخص من الاسم الأول ، ولو كانت أعم لقبح حذف الضمير العائد مثال ذلك أنك لو قلت : رأيت إخوتك من ذهب إلى السوق ، تريد من ذهب منهم ، لكان قبيحًا ، لأن الذاهب إلى السوق أعم من الإخوة ... ومما حسن حذف الضمير فى هذه الآية بالإضافة إلى ما تقدم طول الكلام بالصلة والموصول [١]

فقد كشف السهيلى من خلال هذه الآية عن فائدة . تقديم الجار والمجرور ورجح ذلك لأمرين **الأول** : أنه اسم للموجب فرض الحج فحق تقديمه من تقدم السبب على المسبب .

الثانى : أنه اسم لله ولذا وجب تقديمه تعظيماً وإجلالاً له .

ثامنا : بلاغة النظم فى قوله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ :

يقول السهيلى : ومن فوائد هذه الآية أن يسأل عن قول الله عز وجل " يسألونك عن الشهر الحرام " : (لم قدم الشهر الحرام ؟ ولم يقل (يسألونك عن قتال الشهر الحرام) وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال فيه ، فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى فى الظاهر ؟

والجواب أن يقال : إن هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال فى الشهر ، وتشنيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر ، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر ، فلذلك قدم فى الذكر .

وفيه سؤال آخر هو : أنه أعاد ذكر القتال بلفظ الظاهر ، وكان القياس أن يُعيد بلفظ المضمر فيقول : " قل : هو كبير " ، كما لو سُئل إنسان عن رجل فى الدار

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٠٩ - ٣١١ .

لقال : " هو فلان " ، أو : " هو طويل أو قصير " بلفظ المضمر فيقول : ويقبح أن يقوله بالظاهر لأن المضمر إذا عرف المعنى أوجز وأولى ، والجواب أن يقال : فى إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة ، وهى عموم الحكم ، ولو جاء بلفظ المضمر فيقول " هو كبير " ، لاختص الحكم بذلك القتال الواقع فى القصة ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هو عام فى كل قتال وقع فى شهر حرام .

ونظير هذه المسألة قوله – صلى الله عليه وسلم – وقد قيل له : أنتوضأ بماء البحر ؟ فقال: " هو الطهور ماؤه " [(١)] ولم يقل : " نعم توضؤا منه " ؛ لئلا يتوهم أن الحكم مخصوص بالسائل ، فلما أخبر عنه أنه الطهور ماؤه استمر الحكم فيه على العموم ، ولم يتوهم قصره على السبب ، وكذلك هذا حين قال : " قتال فيه كبير " فجعل الاسم المخبر عنه قتال ، وخصصه بالمجرور الذى هو ضمير الشهر ، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع ، لأن اللفظ المضمر لا تقتضى صيغته إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه . [(٢)]

وضح مما سبق دقة تحليل السهيلى لدلالة تقديم السؤال عن الشهر على السؤال عن القتال فى الآية الكريمة ، وأشار إلى نكتة الاهتمام والعناية فى التقديم ، وهى نكتة وإن كان مسبوق بغيره من النحاة فيها كسيبويه ، إلا أنه وضح الأمر فى الآية بقراءة سياق الآية ، وأن السؤال وقع بعد وقوع القتال فى الشهر وقراءة السياق نظرة واعية تعطى المعنى دلالات خاصة .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٢ / ٢٦١ .

(٢) نتائج الفكر ص ٣١٢ – ٢١٤ .

كما أنه تعرض لنكتة بلاغية أخرى وهى وضع المظهر موضع المضمر فى قوله تعالى " قتال فيه كبير " وبين فائدة ذلك هو عموم الحكم أى الحكم بحرمة القتال فى أى شهر حرام ، وليس فى القتال الواقع فى القصة فى هذه الآية .

ودلل على عموم الحكم بالحديث المروى عن النبى – صلى الله عليه وسلم – والذى سبق ذكره فى النص ، مما يدل على استجماع السهيلى لتراكيب اللغة المختلفة وثقافته الواسعة .

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات وعلى آله بعدد ما مضى وما هو آت . وبعد

فقد حاولت فى هذا البحث الكشف عن جهد عالم من علماء النحو وهو مبرز فيه ، ولكن كانت له اسهاماته البلاغية حيث صبغ تعليلاته النحوية بصبغة بلاغية فى كثير مما عرض فقد كان له وقفة مع دقة اختيار الكلمات ووضعها فى مكانها المناسب حيث يتطلبها السياق ، كذلك ربط كثيراً من الأساليب التى حللها بطبيعة المتكلم ونفسيته ، كما كانت لإشاراته فى مباحث المعانى والبيان الأثر الكبير فيمن أتى من بعده ، يضاف إلى هذا جهده الجهيد فى تناول الإعجاز البلاغى فى كثير من آيات القرآن الكريم وقد كانت تحليلاته فى هذا المجال تحليلات عالم صاحب حس مرهف ، وقريحة متوقدة ، وقدرة على سبر أغوار الكلام والكشف عن نكاته ولطائفه مما يشهد لهذا الرجل بالباع الطويل فى البلاغة العربية ، وقد كشف البحث عن علماء آخرين نقلوا عن السهيلى وأخذوا منه ولم يشيروا إليه فعرفوا فى البلاغة العربية بفضل اسهاماته وهما الإمامان ابن القيم الجوزية والزركشى .

وفى النهاية أسأل الله عز وجل أن يكون قد وفقنى فيما سعيت إليه إنه نعم المولى ونعم النصير .

د / حماد حسين حسن

المصادر والمراجع

١ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى – تحقيق محمد محيى الدين – طبعة دار الفكر – بيروت .

٢ – الإيضاح لأبى على الفارسى ، طبعة دار الكتب المصرية .

٣ – الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجى ، المكتبة الأزهرية .

٤ – البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى طبعة دار السعادة .

٥ – بحر العلوم لأبى الليث السمرقندى – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

٦ – بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ، طبعة المنيرية .

٧ – البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

٨ – البلاغة العربية فى ثوبها الجديد – بكرى شيخ أمين – طبعة دار العلم للملايين .

٩ – البلاغة القرآنية جهود وآراء د / صلاح شحاته طبعة دار الرياض.

١٠ – البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى – د / محمد أبو موسى – الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ / ١٩٩٨ م – مكتبة وهبة .

١١ – البيان والتبيين للجاحظ ، طبعة دار الكتب المصرية .

١٢ – التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، طبعة الدار التونسية .

١٣ – تفسير أبى السعود ، طبعة دار الريان مصر .

١٤ – تفسير البيضاوى ، طبعة دار السعادة .

١٥ – تفسير القرطبى ، طبعة دار الريان .

١٦ – التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار ، دار الكتب المصرية .

١٧ – جامع البيان للطبرى طبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة .

١٨ – حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى – طبعة دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان .

١٩ – حاشية محيى الدين زاده على تفسير البيضاوى – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

٢٠ – الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، طبعة دار الكتب ١٩٥٢ م .

٢١ – خصائص التراكيب د / محمد أبو موسى ، طبعة مكتبة وهبة القاهرة .

٢٢ – خصائص التعبير القرآنى د/ عبد العظيم المطعنى ، طبعة مكتبة وهبة القاهرة .

٢٣ – درة التنـــزيل وغرة التأويل للإسكافى – المكتبة التوفيقية .

٢٤ – دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق محمود شاكر ، طبعة دار المدنى .

٢٥ – روح المعانى للألوسى ، مطبعة مكتبة الزينى ، للطباعة والنشر .

٢٦ – شروح التلخيص – طبعة دار السعادة .

٢٧ – صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب .

٢٨ – طبقات ابن قاضى شهبة ، طبعة دار الكتب المصرية .

٢٩ – الطراز ليحيى العلوى – طبعة المقتطف ١٣٢٢ هـــ / ١٩١٤ م .

٣٠– عروس الأفراح لابن السبكى – طبعة طار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

٣١ – الفرائض للسهيلى ، دار الرياض للنشر .

٣٢ – الفروق اللغوية ، لأبى هلال العسكرى ، طبعة دار الشروق .

٣٣ – فى ظلال القرآن للشيخ سيد قطب ، طبعة دار الشروق .

٣٤ – الكتاب لسيبويه – طبعة الأميرية ١٣١٦ هـ .

٣٥ – الكشاف للزمخشرى ، طبعة الاستقامة ١٩٥٣ .

٣٦ – مجمع الأمثال للميدانى ، تحقيق محى الدين عبد الحميد، طبعة السنة المحمدية .

٣٧ – المطرب فى أشعار أهل المغرب ، لابن دحية ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ، طبعة الأميرية ١٩٥٤ م .

٣٨ – معانى الحروف للرمانى – تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل – طبعة دار الشروق – جدة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٣٩ – المعانى فى ضوء أساليب القرآن د/ عبد الفتاح لاشين – طبعة دار البيان .

٤٠ – معانى القرآن للفراء – تحقيق محمد على النجار وإسماعيل شلبى – طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر .

٤١ – المغنى لابن قدامه ، تحقيق محمود فايد ، طبعة سجل العرب .

٤٢ – مقدمة تأويل مشكل القرآن – تحقيق / السيد أحمد صقر .

٤٣ – نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، طبعة دار الرياض .

٤٤ – نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى البركات الأنبارى – طبعة ١٢٩٤ هـ .

٤٥ – وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ، طبعة دار السعادة .